الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية الثانية ـ السنة الخامسة ـ الدورة الخريفية 2008م ـ العدد: 09

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الثلاثاء 25 والأربعاء 26 ذو الحجة 1429
الموافق 23 و24 ديسمبر 2008

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 27 محرم 1430
الموافق 24 جانفي 2009

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ..... ص 03

- مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.

2. محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ..... ص 29

- مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.

3. محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ..... ص 40

- رد السيد الوزير الأول.

4. ملحق ..... ص 53

- تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 25 ذو الحجة 1429
الموافق 23 ديسمبر2008 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الضيوف،

أسرة الإعلام.

بعد الترحيب بكم كافة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام الذي شرعنا فيه بالأمس ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أضم صوتي إلى صوت زملائي الذين سبقوني، بتهنئة السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي على تعيينهم، متمنيا للجميع كلّ التوفيق.

وأودّ سيدي الوزير الأول أن أهنئكم أيضا على الإنجازات العديدة التي سجلتها الجزائر، وحوصلتها الوثيقة المقدمة للبرلمان.

فالأرقام والإحصاءات التي رافقت هذا التقرير، هي حقيقة يمكن لأي كان أن يلمسها، وهو الأمر الذي يدعو للتفاؤل، خاصة في هذه الأوقات الصعبة المتمثلة في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

صحيح أن الأرقام والإحصاءات ليست بالأداة المثلى لإقناع المواطنين بحصيلة ما، لأن هناك على الأقل في رأيي مشكل اتصال في بلادنا لابد من معالجته، لكن بعض الوضعيات لا تحتاج أن تذكر في جداول حتى تُقدّر حق قدرها، وأحسن مثال في هذا هو عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن.

ويمكن القول أيضا إن إنجاز آلاف السكنات ومئات الكيلومترات من الطرق والطريق السيّار شرق – غرب، وكذا السدود ومحطات تحلية مياه البحر وبناء المدارس والثانويات والمراكز الجامعية والمستشفيات والسكك الحديدية ليست بوعود أو مجرد أرقام وهمية، بل هي منجزات ملموسة يراها الجميع.

سيدي الوزير الأول، يمكن لبعض مواطني وهران – ما دمت مقيما بها – أن يواجهوني بالوضعية السيئة للطرقات داخل المدينة أو الانهيارات شبه اليومية للسكنات القديمة بحي سيدي الهواري أو حي الحمري أو أحياء أخرى ومشكل البطالة ...إلخ.

هذه كلها حقيقة أوضاع يعيشونها، ونطالب بقوة المنتخبين والمسؤولين والسلطات العمومية المعنية لأخذها بعين الاعتبار.

لكني على قناعة تامة بأن هؤلاء الوهرانيين وفي قرارة أنفسهم، يثمنون تسوية المسألة الشائكة المتعلقة بمياه الشرب وأيضا ما أنجز ووزع من

الوحدات السكنية والمستشفيات الجامعية المتخصصة وكذلك بالنسبة للطرقات السريعة المنجزة التي خففت من الضغط على حركة التنقل في مدينة وولاية وهران.

كما يقدر سكان وهران أيضا ما أسفرت عنه زيارة السيد رئيس الجمهورية في الأسبوع الماضي من تعزيز ودعم لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى الولاية من خلال غلاف مالي قدره 15 مليار دج من أجل تلبية الاحتياجات المسجلة في السكن، في النقل العمومي لإنجاز الترامواي وفي الصحة بفتح مستشفى لمكافحة السرطان، وفي مجالات عديدة أخرى.

وكل هذه المجهودات أدت إلى تألق مدينة وهران إلى مصاف المدن الكبرى، باحتضانها في هذه الآونة الأخيرة حدثين دوليين هامين وهما 5+5 واللقاء التاريخي الأخير للدول المصدرة للبترول.

وهي الآن تتهيأ لاستقبال موعد هام للدول المصدرة للغاز في آفاق 2010.

سيدي الوزير الأول، إن مخطط عملكم يكرس حصة هامة لتحضير الانتخابات الرئاسية المرتقبة، وننوه بالإجراءات المعلنة والإرادة المعبر عنها، لتنظيم تلك الانتخابات في أحسن الظروف والشفافية. حيث أنه من الأهمية بمكان أن يعبر الشعب بكل حرية ووعي، على رأيه واختياره، بكل ديمقراطية.

أقول في هذا الصدد، إن ضمان استقرار الجزائر أمام الأزمة المالية والاقتصادية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن، وتعزيز الأمن العام، والحاجة إلى تجسيد نصوص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وتعميقها، خاصة نحو مصالحة الجزائريين مع قيم العمل وقيم المواطنة، والحفاظ على سير ورشات التنمية، والتحول السياسي الهادىء، كلها أسباب وجيهة لدعم السيد عبد العزيز بوتفليقة للترشح لعهدة رئاسية ثالثة. ودعوة الجزائريين للتصويت لصالحه.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، إن مداخلتي تتمحور أيضا في بعض الملاحظات حول مسائل معينة.

وملاحظتي الأولى تخص المفارقة التي يشهدها اقتصادنا الوطني، من خلال اعتماده شبه الكلي على مداخيل المحروقات، وهو ما يشكل نقطة ضعف كبرى وكما يعلم الجميع، فإن الاقتصاد القائم على الريع يولد حتما ذهنية مماثلة . إذ يصبح الجميع يبحث عن المجانية والإعفاء من الجباية والامتيازات من دون مقابل وما يكوّن خطورة أشدّ فأجواء الريع تولّد الرشوة، في الوقت الذي يجمع فيه الخبراء على أن الرشوة هي أكبر عائق للتنمية.

وأمام هذه الوضعية الحساسة للاقتصاد الوطني، يوصي الخبراء بالاهتمام بالفلاحة والصناعة لتحسين الإنتاج الوطني خارج المحروقات.

ومن جهة أخرى نشير إلى دور البحث العلمي حيث يمكنه أن يمثل أحد أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أثبتته دول مثل اليابان، ماليزيا أو كوريا الجنوبية، التي اعتمدت على الموارد البشرية والعلم والمعرفة لضمان تنميتها.

سيدي الوزير الأول، إن مجهود الدولة بخصوص المنظومة التربوية لا يستهان به وينبغي فقط السهر على أن تترجم هذه المجهودات على المستوى المحلي، وأن تعزز الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي تجاه المدرسين والتلاميذ، من إطعام ونقل مدرسي، خاصة في الأرياف.

وبالنسبة للجامعة، فإن إدراج نظام (L.M.D) في منظومتنا التعليمية ضرورة ملحة، إلا أن تطبيقه صاحبته بعض المشاكل التي تتطلب في نظرنا نوعا من التكييفات.

فمسألة الهندسة، مثلا، تُعدّ مشكلا حيث تغيب هذه الشهادة في الجامعات العادية لتُدّرس فقط في المدارس الوطنية الكبرى والتي هي موجودة فقط في العاصمة.

ويكون الحل ممكنا بخلق مدارس كبرى وطنية في بعض التخصصات خارج العاصمة أين توجد المؤهلات اللازمة .وشكرا للإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مباركي، والكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة معالي الوزراء الأكارم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم وطاب يومكم.

بودي أن أتكلم عن أربع (4) نقاط في هذا الموضوع، مستنبطا أياها من هذه االوثيقة.

أتكلم أولا عن التنمية البشرية، وأتكلم عن موضوع الجمعيات، ثم التكفل الصحي بالمجاهدين، وأخيرا تعزيز ومراقبة وضبط التجارة.

في هذه الوثيقة، أجد أن التنمية البشرية قد تكلمت عنها هذه الوثيقة في أكثر من موقع، حيث أوردت جملة من الأرقام الدقيقة المضبوطة التي تتكلم عن نفسها بنفسها والحقيقة أنا أريد أن أتكلم عن هذا الموضوع من زاوية أخرى.

أريد أن أتكلم عن التنمية البشرية من زاوية الاعتراف الدولي على الأقل، كلامي هذا موجه للذين يشككون في الأرقام، وكل الأرقام التي تصدر من الدولة ومن المؤسسات العامة تعود إلى الاعتراف الدولي بما تبذله الجزائر في هذا المجال.

هذا التقرير، أو هذه الوثيقة تكلمت عن الاعتراف الدولي الذي أحرزته الجزائر في الآلية الإفريقية، وأنا أريد أن أتكلم على الآليات الأخرى أعتقدها أكثر أهمية من الآلية الافريقية وهي الآلية الدولية المتمثلة في الاستعراض الدوري الشامل الذي قدمته الجزائر هذه السنة، وأريد أن أسجل ملاحظتين على هذا الاستعراض.

الملاحظة الأولى، أريد أن أثمن وأنوه وأشكر معالي السيد وزير الخارجية على طرحه للموضوع وعلى إجابته هو رفقة زملائه، الإجابات الشافية الكاملة الدقيقة والمقنعة أمام المجتمع الدولي.

والملاحظة الثانية على هذا الاستعراض، هو الاعتراف الدولي فكانت كل الدول التي تدخلت في موضوع تقرير الجزائر أشادت بدور الجزائر.

أولا، فيما يتعلق بالتنمية البشرية التي قطعتها الجزائر، ثانيا كلامهم عن توجه الجزائر نحو تكريس نظام الحكم الراشد الفعال، وكذلك كلامهم عن تكريس وحماية حقوق الإنسان في الجزائر.

وعلى غرار ذكر حقوق الإنسان في الجزائر، كانت الإشادة قوية جدا بالإستراتيجية المتعلقة بالمخطط الوطني لحماية الطفولة.

وأنا أريد هنا ذكر هذه النقطة لأتكلم عن الطفولة وأخص بالذكر الكلام عن الطفولة المسعفة.

طبعا سررت كثيرا عندما لاحظت في هذه الوثيقة أن هناك حوالي 80 دارا للحضانة ستبنى خصيصا لهؤلاء الأطفال، لأن من أبنائنا من هذه الفئة من يعيش في المستشفيات نتيجة نقص دور الحضانة أو دور حماية واحتضان هؤلاء الأطفال، لكن أنا أريد أن أتكلم عن فئة ضمن هؤلاء الأطفال، هم الأطفال المسعفون والمعوقون، هؤلاء يعيشون الآن في المراكز، في المستشفيات، لكن أقترح السيد معالي الوزير الأول بناء مركز أو مركزين أو ثلاثة مراكز خاصة بالأطفال المسعفين المعوقين الذين يعانون في هذه المؤسسات الأمرين نظرا لعدم وجود مؤهلات بشرية ومادية، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أتكلم عن الجمعيات، وأثمن كذلك التزام الحكومة بتحضير مشروع مراجعة قانون الجمعيات، طبعا أعتقد أنه حان الأوان لإعادة النظر في هذا الأمر، نحن في الجزائر لدينا أكثر من 80706 جمعية لا نجد منها في الميدان إلا أقل من 1%، كيف نُفَعِّل هذه الجمعيات؟ والسؤال الذي يطرح هو أين يكَمن الخلل؟ لا أعتقد أن الخلل يكمن في الجمعيات في حد ذاتها، لكنه يكمن في عدم توفر الآليات التي يجب أن نتعامل معها في هذه الجمعيات، يجب المراقبة والمتابعة، يجب كذلك تعليم الجمعيات بعدم الاتكال على الدولة، يجب كذلك عدم التعاون مع الجمعيات بمعايير مزدوجة أو الكيل بمكيالين.

طبعا هنا، أعتقد أنه من الواجب الإسراع في هذا القانون على الأقل لنحرك هذه الآلة الكبيرة الهامة، خاصة إذا ما رجعنا إلى التضامن في الجزائر، نجد

أن الشباب والجمعيات وكل الجزائريين يساهمون في عملية التضامن وربما نهيكل هؤلاء في الجمعيات حتى نمشي للأمام ونمشي للأحسن.

النقطة الثالثة، هي التكفل الصحي بالمجاهدين، طبعا أشار هذا التقرير إلى التكفل الصحي بالمجاهدين، وهنا أريد أن أشير إلى تعليمة صدرت من وزارة الصحة منذ مدة تقضي بإنجاز هياكل استقبال للمجاهدين وذوي الحقوق في المستشفيات والمؤسسات الاستشفائية من أجل الاستقبال الجيد ومرافقة هؤلاء في هذه المؤسسات، لكن هذه التعليمة لم تر النور، أنا شخصيا زرت حوالي 12 ولاية، زرت كل المؤسسات الاستشفائية لم أجد هذا الإجراء مطبقا إلا في مستشفى واحد، لهذا أتمنى تفعيل هذه التعليمة، لأن ما قدمه لنا هؤلاء المجاهدون وذوو الحقوق يعتبر دينا على عاتقنا وعلى عاتق كل المجتمع.

النقطة الرابعة والأخيرة، هي تعزيز التجارة ومراقبتها وضبطها، أعتقد أن هناك جهودا لابأس بها في هذا المجال لكنها غير كافية، ذلك لأننا نلاحظ المئات من الأسواق غير الشرعية، كذلك غلق الطرقات والشوارع بطاولات وتجارة غير شرعية، هناك أيضا عدم حماية المستهلك من بعض البضائع المستوردة من هنا وهناك، ونطّلع على الجرائد يوميا ما يحدث من كوارث من تسمم وغيرها من بعض الأمراض التي قد تنقل لنا.

فأعتقد أنه حان الوقت، ربما في السابق كان لنا مبرر هو مكافحة الإرهاب، الآن الحمد لله الجزائر بخير وعلى خير، فلابد من التكفل بهذه الجوانب: تنظيم السوق، حماية النظام العام وحماية الأمن العام.

أكتفي بتدخلي هذا، شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن جديدي، والكلمة الآن للسيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

معالي السيد المحترم الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش اليوم مخطط عمل الحكومة الذي يهدف إلى مواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية إلى غاية الانتخابات الرئاسية .والتطلع بآمال لما سيسطر للخماسي الآتي رغم الأزمة الدولية.

أبدأ مداخلتي بتدهور سعر برميل النفط من 147 دولارا إلى حوالي 34 دولارا وهذا ما ينعكس على إيرادات المالية الجزائرية.

فلابد أن نتطرق وبجدية لتقليص تبعية الدولة من هذا المدخول، فإلى متى نعتمد على مداخيل المحروقات ونحن لا نستطيع التحكم في سعرها؟

فمن الضروري تطوير طاقات أخرى جديدة ومتجددة للتحكم في هذه التكنولوجية قبل فوات الآوان وبذلك التخلص من التبعية للطاقة في المستقبل (لأن للمحروقات طاقة زائلة) وترك هذا المخزون مدة أطول.

إذن، محتوم علينا تطوير قطاعات أخرى لتسمح لنا بمداخيل ثابتة.

فأولا، لابد من سياسة الاكتفاء الذاتي في الفلاحة خلال الخمس سنوات المقبلة للتقليص من فاتورة الاستيراد التي تكلفنا الكثير .ثم النهوض بهذا القطاع إلى سياسة التصدير ولهذا يجب وضع استراتيجية فلاحية باعتبار أن هذا القطاع خيار اقتصادي أمثل ويجب:

1 – إعطاء أولوية لإنتاج البذور وتقليل استيرادها من الخارج.

2 – تشجيع إنتاج الحبوب.

3 – إعطاء أولوية لمربي المواشي.

4 – تكثيف بناء الحواجز المائية الجبلية في المناطق التي تعاني من قلة الموارد المائية لاستغلال كل المساحات الممكنة.

5 – العمل أكثر على توفير غرف التبريد لمختلف المنتوجات للحد من النقص المسجل في التخزين

ثانيا، النهوض بالصناعة وترقية الاستثمار، للعمل على توفير مناخ مناسب لجلب استثمارات ورؤوس أموال.

وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية والعمل أيضا على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قطبا اقتصاديا يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب شغل.

وفي هذا الصدد سيدي الوزير الأول فبالنسبة لولاية بومرداس التي أختيرت فيها قطعة أرض بمساحة 1000 هكتار لإنشاء منطقة صناعية ومصفاة لتكرير البترول، فإن مشروع هذه الأخيرة وجه لولاية أخرى.

وكون ولاية بومرداس تفتقر لموارد مالية بعدما حولت المنطقة الصناعية لرويبة ورغاية للجزائر ولفك الخناق المضروب على الجزائر فأطلب من سيادتكم تجسيد هذه المنطقة الصناعية التي تقع بين بلديات لقاطة، زموري وسي مصطفى، فهذا المشروع يجلب – بدون شك – ثروات للولاية ويكسب الرهان في المجال الأمني من الناحية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل.

ثالثا، السياحة والتي هي في تحسن منها المحلية والجنوبية، أما في الشمال فأرفع الانشغال السيد الوزير الأول عن ولاية بومرداس حيث تمت الدراسة من طرف (L'ANDT) في منطقة التوسع السياحي ببن يونس بلدية زموري منذ حوالي 04 سنوات لـ 105 هكتار لتمكين استقبال مستثمرين جزائريين وأجانب لكن هذا المشروع لم ينطلق لحد الآن.

وهذه هي بعض القطاعات الاستراتيجية التي تقودنا وبأمان لتحضير الجزائر في دخول المنافسة في المنظمة العالمية للتجارة في المستقبل (والتقليص من التبعية لمداخيل المحروقات).

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول وكما تكفلت الدولة بولاية بومرداس وهي مشكورة في محو آثار زلزال 2003/05/21 وكنتم آنذاك رئيس الحكومة نأمل أن تتكفل بمنحها حصة سكنية بديلا للشليهات كون مدة صلاحيتها محدودة فلابد أن نتدارك الموقف قبل فوات الأوان، أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد درامشني والكلمة الآن للسيد الطيب بوساليع.

السيد الطيب بوساليع: شكرا السيد الرئيس.

تحية للأخ الوزير الأول وطاقمه الحكومي.

زملائي، زميلاتي،

الإخوة الصحافيون،

تحية خالصة وبعد؛

ما أردت أن أتطرق في مداخلتي إلى نقطتين أراهما هامتين في الجانب الاجتماعي وهما التربية والسكن.

إنما عرفته وتعرفه البلاد من تطورات وازدهار في مجال التنمية الشاملة خاصة خلال العشرية الأخيرة التي جاءت بعد العشرية السوداء التي شلت الحركة التنموية بفعل الأعمال الإرهابية الهمجية تلتها ظهور سوق عالمية غير متوازنة بين الشعوب والدول، كل هذه العوامل الدولية والمحلية أثرت سلبا على المؤسسات ومن خلالها على الفئات الاجتماعية خاصة منها المحدودة الدخل، وبفضل البرنامج الطموح لفخامة رئيس الجمهورية عرفت بلاد الجزائر في المدة الأخيرة انتعاشا في شتى القطاعات ويبقى دور السلطات المحلية والوطنية لمتابعة وتحريك عجلة التنمية المستدامة. وأردت من خلال هذا أن أتطرق لقطاع أراه هاما جدا وهو قطاع التربية، لم يعد التعليم والتكوين مجرد مرفق عمومي يجسد أحد الحقوق الأساسية للمواطن، بل أصبح هذا القطاع يمثل النهضة الشاملة للمجتمع ولإبراز قدرات الفرد الجزائري المتفاعل مع قيم المجتمع وعقيدته وتاريخه ولغته وشخصيته الوطنية الرافضة لكل جمود أو تطرف، متفتحا على قيم الحداثة وتحكمه في تقنيات العصر، ولن تتم هذه التقنيات إلا إذا وفرنا للمنظومة التربوية

الشروط الآتية:

1 – أطر الوسائل التربوية والبيداغوجية الحديثة والتحكم فيها.

2 – ضرورة مواصلة الجهود لإصلاح المنظومة التربوية حسب ما يتماشى مع مختلف الأطوار والمستويات وتوجيهات المجتمع.

3 – تمكين التلاميذ من التحكم في لغة الاتصال الحديثة.

4 – وضع ضوابط صارمة لخوصصة المدرسة الجزائرية حتى لا تنحرف عن البرامج واالمناهج التربوية.

5 – الاهتمام بالمعلمين والأساتذة وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية ومساعدتهم على التكوين من أجل تأدية رسالتهم النبيلة على أحسن وجه.

6 – مراجعة الكتاب المدرسي من حيث الشكل والمضمون مع مراعاة الجوانب النفسية للتلاميذ حسب الأعمار والمستويات.

7 – تجسيد ضوابط التواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني.

8 – إعادة النظر في التوجيه المدرسي، لأنه أصبح يشكل عائقا في نهاية كل سنة دراسية.

9 – تمكين رجال التربية ومشاركتهم في وضع المناهج التربوية لأنهم أدرى بمشاكل الطفل وميوله النفسي.

10 – القضاء على ظاهرة العنف في المدارس والمؤسسات التربوية والتي انتقلت للشارع والملاعب الرياضية، يجب معالجة هذه الظاهرة بسرعة من ذوي الاختصاص.

ثم أعرج بسرعة إلى السكن لأنه من المشاكل الاجتماعية أيضا.

– يعد قطاع السكن في بلادنا المسبب الرئيسي لمشاكل الأسرة وتفككها، كما أنه يعتبر ثقلا على المجتمع يستوجب الإسراع في إنجاز المشاريع الكبرى خاصة منها مشروع فخامة رئيس الجمهورية، مع تشجيع ودعم السكن الريفي ومواصلة السكن الاجتماعي، لأن الفئات الاجتماعية لا تستطيع أن تبني سكنا بمقدرتها.

–تسهيل القرض العقاري لمتوسطي الدخل مع رفع كل الحواجز والعراقيل خاصة منها البنكية.

–تخصيص مشاريع سكنية لبعض الولايات للقضاء على الأكواخ والسكنات الهشة، وأخص بالذكر ولاية سكيكدة المحاصرة بأكثر من 5000 كوخ.

– توفير السكن الريفي الذي يساعد على الاستقرار ويقلل من الهجرة نحو المدن.

– إحترام الآجال المحددة للإنجاز مع احترام وعدالة التوزيع، تخصيص مشاريع وبناء مرافق عمومية للدوائر التي تترقى إنشاء الله إلى ولايات، لأنها لا تملك المرافق لإقامة هياكلها.

– الحفاظ على الأراضي الفلاحية من خطر الإسمنت الزاحف مع اتخاذ إجراءات صارمة، لأن الأراضي الفلاحية أصبحت مهددة بالإسمنت.

– تكليف مكاتب دراسات من ذوي الكفاءات والخبرة العالية لمتابعة المخططات ومشاريع البناء للمحافظة على التقاليد والقيم الاجتماعية للأسرة الجزائرية.

–تخصيص مشروع سكني لتعويض المواطنين المقيمين (هذا وضع خاص) بجوار المنطقة الصناعية – وقد ذكرها معالي الوزير الأول البارحة – المجاورين للمنطقة الصناعية بسكيكدة والبالغ عددهم أكثر من 25.000 نسمة، والمعرضين في أي لحظة للخطر والدمار.

–إقامة(هذا اقتراح خاص)ملاعب رياضية بولاية سكيكدة لأن الولاية تضم 38 بلدية لا تتوفر إلا على ثلاثة ملاعب فقط وهذا غير كاف، وسكيكدة مولت في السنوات الماضية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب والكلمة الآن للسيد مسعود العيفة.

السيد مسعود العيفة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الصحافيون،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهنىء السيد معالي الوزير الأول على الثقة التي جددت فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكذا السادة أعضاء الحكومة.

ولا يفوتني كذلك أن أثني على المجهودات الجبارة التي قام بها معالي رئيس الحكومة الأسبق السيد الفاضل والمحترم عبد العزيز بلخادم بدفع عجلة التنمية التي تدخل في تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

يأتي انعقاد دورتنا تزامنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري ألا وهي:

– عيد الأضحى المبارك ونهنىء بالمناسبة كافة الشعب الجزائري.

– ذكرى أول نوفمبر 1954 وذكرى 11 ديسمبر 1960.

هذان الحدثان الأخيران سمحا للشعب الجزائري باسترجاع سيادته بفضل التضحيات التي دفعوها من أجل الوطن وهنا نقف وقفة إجلال وإكبار لنترحم على شهدائنا الأبرار ونتمنى دوام الصحة والعافية للمجاهدين الذين لازالوا على قيد الحياة.

سيدي الرئيس، لقد ارتأيت أن تكون مداخلتي في إطار مناقشة مخطط عمل الحكومة حول موضوع قطاع الفلاحة، لما يكتسيه من أهمية بالغة في إطار الإستراتيجية العامة للدولة وبرنامج فخامة رئيس الجمهورية للنهوض بالتنمية الشاملة.

إنه على الرغم من أهمية هذا القطاع باعتباره أداة نطمح جميعا أن تكون بديلة لقطاع الطاقة لما يعرفه هذا الأخير من تناقضات، وعدم استقرار في أسعاره، لارتباطه ببورصة الأسواق العالمية ومدى تأثر برامج التنمية في وطننا بهذه الاختلالات الطاقوية.

صحيح أن الدولة ومن خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية، قامت بمجهودات معتبرة في إطار تدعيم هذا القطاع وخصصت أموالا طائلة للنهوض به، وهذا أيضا من خلال تخصيص دعم مالي كبير، ومن خلال سن صيغ لقاعدة تشريعية متنوعة ومختلفة.

غير أن الملاحظ من خلال ما جاء في مخطط عمل الحكومة، أن الإشكال ليس في توفير الدعم المالي ولا في سن القاعدة التشريعية الملائمة، إنما أرى بأن الأمر يتعلق هنا في القصور في تشخيص هذه المعظلة والمشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث أن كل الإجراءات والتدابير التي اتخذت في السابق سواء ضمن الأمر رقم 68/653 المؤرخ في 1968/12/30 المتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 75/42 المؤرخ في 1975/06/17 وجميع النصوص التي صدرت لتطبيقه سواء بالنسبة للقانون رقم 87/19 المؤرخ في 1987/12/08 والمتضمن آليات ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية محدداً حقوق وواجبات المنتجين، لم تؤدي كلها إلى الغرض أو الهدف المنتظر، وهذا حسب رأينا راجع إلى كون أغلب هذه التشريعات لا تنسجم مع الواقع المعاش للفلاح الجزائري وتبقى بالنسبة لهذا الفلاح والمنتج مسألة قانونية نظرية بحتة.

إن الواقع والتجربة أثبتت بمرور الزمن أن كل الإجراءات المتخذة تحولت عن الأهداف التنظيمية المرسومة إلى أعمال بيروقراطية لا مسؤولة أدت إلى ضعف مشاركة المنتجين في التسيير المباشر لمزارعهم بالإضافة إلى حدوث نزاعات ومشاكل داخلية في المستثمرات الجماعية أعاقت القيام بواجبهم والنهوض بهذا القطاع، وعليه كان لزاما علينا البدء في إيجاد حلول سريعة لهذه الوضعية.

إنه على الرغم مما جاء من تأكيدات في مخطط عمل الحكومة المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية وهي مشكورة على ذلك (كتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، وتزايد غرس الأشجار المثمرة

والكروم، وحماية أراضي المراعي السهبية، واستمرار دعم الدولة لهذا القطاع ودعم المربين وإجراءات التخفيف الجبائي إلى غيرها). إلا أننا نرى بأن كل هذه المجهودات والإجراءات لا ترقى لتطوير هذا القطاع كما يجب أن يكون عليه ولا يحقق الأمن الغذائي وسيؤدي بالدولة إلى الاستمرار في تحمل عبء فاتورة استيراد الكثير من المنتوجات الفلاحية التي من الممكن جدا إنتاجها وتوفيرها إن لم أقل تصديرها.

وحتى نتمكن جميعا من دفع وتيرة التنمية في هذا القطاع وجعله قطاعا استراتيجيا بديلا لقطاع الطاقة، فإنني أرى أنه يحتاج منا جميعا وقفة صريحة وشجاعة واهتماما إضافيا تكون أرضيته الحقيقية والواقع المعاش للفلاح الجزائري، ويمكن الإشارة فقط إلى أهم عواملها وهي كالآتي:

1 – وضع إطار تنظيمي وتشريعي جديد يهدف إلى خلق ظروف ملائمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي ويرمي إلى رفع الإنتاج وتقليص وإلغاء التبعية الغذائية للخارج، هذا من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد من جهة أخرى.

2 – إعطاء الفلاحة الأولوية الاستراتيجية في التنمية الشاملة والفعالية المرجوة، وإلغاء كل تدخل في التسيير ووضع المنتج أو المستثمر في مركز اهتمامات المحيط.

3 – عصرنة أساليب ووسائل الإنتاج بالإضافة إلى مسايرة ركب التطورات في ميدان...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود، الكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

السيد عبد الحميد مداود: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السيدات والسادة أسرة الإعلام.

بداية، تحية خالصة للمجاهدين الذين نتشرف بوجودنا مع البعض منهم بهذا المجلس؛ بمناسبة 11 ديسمبر، وتحية لحجاجنا الميامين لعودتهم الميمونة، ونبارك الحج لوزير الداخلية والعاقبة للباقي إن شاء الله، تحية لشعبنا الصامد في قطاع غزة المحاصرة.

بداية نهنىء الوزير الأول والوزراء على تجديد الثقة فيهم من طرف رئيس الجمهورية، ونشكر رئيس الحكومة السابق السيد عبد العزيز بلخادم على ما قدمه متمنين للحكومة التوفيق في تطبيق وتحقيق الالتزامات الواردة في مخططكم المستمد من برنامج رئيس الجمهورية الذي استطاع بحنكته أن يجنب تلغيم مستقبل أبنائنا.

ثانيا، نثمن الإنجازات التي تحققت في الميدان، وكذا التي هي في طور الإنجاز، سواء في ميدان السكن أو الأشغال العمومية أو العدالة أو الصيد البحري أو الصناعات المتوسطة والتعليم والري والشغل وغيرها.

وندعم مواصلة وتعميق المصالحة الوطنية الحقيقية وعلاج ما تبقى من المآساة الوطنية وإشاعة الأخوة والتسامح والمحبة بين أبناء الشعب الواحد، وتعزيز ما تحقق من الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة، والاستقرار السياسي والاقتصادي وتطور الطبقة السياسية، في نظرنا العيب ليس فيما يعرض من برامج ومخططات ولكن المشكلة في أسلوب التسيير وتطبيق هذه البرامج ميدانيا وآليات وأساليب تجسيدها وعلى رأسها البيروقراطية التي يجب على الحكومة علاج هذا المرض المزمن، الذي يعرقل التنمية ويعطل مصالح الوطن والمواطن.

والأمر الثاني، المراقبة والمتابعة الصارمة في إنجاز المشاريع التنموية المسطرة في المخطط وحماية مؤسسات الدولة والمال العام من الفساد والاستبداد والرشوة والانحلال الأخلاقي والمحسوبية، وفي نظرنا هذا يأتي بالتركيز على أخلقة مؤسسات الدولة بقيمنا الوطنية وثورة نوفمبر 54 وأخلاقنا الإسلامية ومحاربة الرداءة في كل الميادين، وتجديد وتطوير أدوات الرقابة لتحقيق الأهداف المسطرة.

ثالثا الاقتصاد :يجب تحرير الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على عائدات البترول، وبناء اقتصاد بديل مؤسس على الفلاحة والصناعة، خاصة الصناعة المتوسطة والصغيرة، وتشجيع الاستثمار الوطني خاصة الشباب الذي يجب إعطاءه الأمل في العمل وتحسين أوضاعه الاجتماعية مما يقضي على البطالة ويحد من الهجرة غير الشرعية التي يذهب ضحاياها مئات الشباب في عرض البحر بحثا عن رفاهية موهومة، والقضاء على ثقافة الهزيمة، أقول والقضاء على ثقافة الهزيمة.

البحث العلمي: إن تقدم أي صناعة أو تنمية حقيقية مستمدة من واقع البلاد وإمكانياتها، يجب أن تنطلق من البحث العلمي ورغم التشجيعات الملموسة في هذا الميدان لكن لم نر بالشكل الكافي نتائج محققة في الميدان، وربط البحث العلمي بالاقتصاد وتطويره، وفي نظرنا هذا يأتي بردّ الاعتبار للنخبة العلمية واستعادة الأدمغة المهاجرة من العلماء والمثقفين والمبدعين وإشراكهم في نهضة البلاد.

التنمية المحلية: من الأولويات إصدار قانون الولاية والبلدية الذي يعزز دور المنتخب كما يعزز الاستقلال المالي للبلدية والاعتماد على إمكانياتها في التنمية المحلية.

ندعو الحكومة إلى إيجاد توازن بين الولايات في توزيع المشاريع والبرامج التنموية وتوزيعها توزيعا عادلا، ودعم الولايات المتخلفة على الركب وفق طبيعة كل ولاية وإمكانياتها.

كما ندعو الحكومة في نفس الوقت إلى القضاء على الفوارق بين البلديات في الولاية الواحدة.

البطالة والسكن :نشجع الشباب أو تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ودعمهم بالقروض البنكية بدون فائدة وإنشاء البنوك الإسلامية التي تساعد على ذلك في قضية الفائدة بالذات، والتي هي سيف على رقاب الشباب في المشاريع، وتشجيع التصدير للخارج مع إعفاء ضريبي لمنتوجاتهم المصدرة في المراحل الأولى .

تشجيع النشاط العقاري ونثمن ما أنجز في مجال السكن، ولكن ندعو إلى إيجاد صيغ أخرى للقضاء على أزمة السكن وإعطاء الأمل للشباب في الحصول على سكن.

تنظيم الأسواق: تنظيم الأسواق اليومية والأسبوعية وإنشاء أخرى وفق المقاييس الصحية والقضاء على الفوضى واللأمن والسرقات الموجودة بالأسواق الفوضوية وتشجيع الخطوات التي اتخذت في هذا المجال، وإخضاع هذه الأسواق للنصوص التنظيمية.

المدارس القرآنية والمساجد :إننا نثمن اهتمام رئيس الجمهورية بإنشاء مدارس قرآنية لتحفيظ القرآن الكريم، ونثمن إنشاء إذاعة القرآن الكريم والأمازيغية ومبادرة فرسان القرآن مع تدعيمها تدعيما بالحجم الساعي.

نشجع الاهتمام بالإمام وتكوينه وتأهيله ورفع أجره الشهري لدعم دور المساجد وجعلها مراكز إشعاع تربوي توجيهي، وعرض الإسلام في قوة قيمه الروحية ومنهجه الوسطي والاعتدالي وقوة مبادئه وقدرته على الحوار والتعايش مع الآخر.

تشجيع وتثمين الديوان الوطني للحج والعمرة للتكفل الأحسن بالحجاج للحفاظ على عزة وكرامة الحاج الجزائري وسمعة الجزائر.

القضية الفلسطينية، نثمن موقف الجزائر من القضية الفلسطينية دولة وشعبا وجميع القضايا العادلة في العالم ولاسيما موقف الجزائر في تزويد قطاع غزة بالغاز والذي أشارت إليه الحكومة السابقة ونريد مواصلة المشروع، ونريد الدور...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد مداود، والكلمة الآن للسيد أحمد زيان خوجة.

السيد أحمد زيان خوجة: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أهنىء السيد الوزير الأول والسيدات والسادة الوزراء بمناسبة تجديد الثقة فيهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، ولا يفوتني من هذا المقام أن أتقدم بالشكر والاعتراف إلى السيد عبد العزيز بلخادم وأعضاء حكومته على ما بذلوه من مجهودات .

نناقش اليوم مخطط عمل الحكومة الذي يهدف في الأساس إلى مواصلة تنفيذ برنامج فخامة الرئيس إلى غاية الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في السداسي الأول من سنة 2009 .

بعد تصفح مخطط عمل الحكومة والاطلاع على مختلف محاوره، أرى أنه يشمل كثيرا من المؤشرات الطموحة وخاصة ما تعلق منها باستكمال وترسيخ الحكم الراشد في إطار دولة الحق والقانون، وإتمام الإصلاحات الضرورية لبناء اقتصاد منتج، وكذا الاستجابة لتطلعات الأمة في مجال التنمية وتعزيز المنشآت القاعدية للبلاد وترقية الاستثمار بمساهمة المتعاملين الوطنيين ومشاركة المستثمرين الأجانب.

كما أود التنويه بالإمكانيات التي وضعتها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 2009 المقدرة بـ 5191،5 مليار دج مخصصة للتجهيز والاستثمار، كالمخطط الوطني لدعم المنشآت الاقتصادية منها الفلاحة والري، والتربية، والتكوين، وقطاع الرياضة، والسكن، والنقل، والصحة وغيرها من القطاعات.

أما بخصوص التنمية المحلية، فقد تم تخصيص 95 مليار دينار جزائري للمخطط البلدي للتنمية وهذا للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وفي نفس السياق أشيد بالإجراءات المتخذة من طرف الدولة والمتعلقة بمواجهة ما قد ينجر عن الآثار السلبية على التوازنات المالية الكبرى نتيجة الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، وخاصة تراجع أسعار النفط في السوق الدولية الشيء الذي سيؤثر على مستوى الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أطرح بعض انشغالات مواطني ولاية بومرداس.

أولا، قطاع السكن : بالنسبة للسكنات الجاهزة التي تم وضعها بعد زلزال 21 ماي2003 والمقدرة بـ 15468 وحدة، لابد من التفكير من الآن بتعويضها بسكنات اجتماعية قبل فوات الأوان لأن مدة صلاحياتها هي عشر سنوات، والآن مرت عليها 5 سنوات، وحتى لا تصبح أحياء قصديرية مثل ما جرى في ولاية الشلف.

إعادة النظر في المرسوم الخاص بالمنكوبين الذين أعيد إسكانهم في سكنات اجتماعية إيجارية وهم يطالبون الآن بشراء سكناتهم، مع مراعاة الاستفادة من مليون د.ج كبقية المنكوبين، وكذا المرسوم الخاص بسكنات البيع بالإيجار أي "عدل" والمقدر سقف الاستفادة بـ 5 مرات الأجر الوطني المضمون أي 4 ملايين سنتيم عندما كان الأجر (Le SMIG) بـ 8000 دج، والآن أصبح 12 ألف دينار أي لابد أن ينتقل إلى 60000 دينار شهريا، ويبقى السكن في مجتمعنا ثقلا اجتماعيا متزايدا وسلعة اقتصادية ضرورية لحفظ التوازن الاجتماعي وعاملا أساسيا لدعم التشغيل، ولابد من ضرورة دعم السكن الاجتماعي والريفي كوسيلة للحد من معاناة المواطن مع العمل على تشجيع باقي الصيغ والآليات الأخرى المسخرة من قبل الدولة لتمكين المواطن من الحصول على سكن لائق، كما ندعو إلى ضرورة تسهيل القرض العقاري لمتوسطي الدخل من أجل الحصول على سكن والتخفيف بذلك على ميزانية الدولة في هذا المجال.

ثانيا، أما فيما يخص التنظيم الإداري الجديد المزمع تطبيقه في سنة 2009 لبروز ولايات جديدة وترقية بعض الدوائر إلى ولايات منتدبة، نقترح ترقية الدوائر القديمة لولاية بومرداس إلى ولايات منتدبة كخميس الخشنة وبودواو وبرج منايل، ودلس.

ثالثا، قطاع السياحة: رغم الحديث عن أهمية السياحة في الجزائر فإن المنتوج السياحي مازال غير قادر على المنافسة الدولية والإقليمية وأسباب

هذه الوضعية عديدة ومتشابكة، ولا يمكن تجاوزها بمجرد الاهتمام بهذا القطاع الذي يدعم حركية النمو الاقتصادي للبلاد في توفير مناصب شغل جديدة للشباب بالخصوص بل ينبغي النهوض بهذا القطاع والاهتمام بالدرجة الأولى بـ:

1 – ضرورة وضع تشريعات قانونية كفيلة بتنازل الدولة عن الوظيفة التسييرية.

2 – دعم وتعزيز سوق إشهار المنتوج السياحي الوطني في الأسواق العالمية والإقليمية.

3 – تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا القطاع عن طريق رفع القيود البيروقراطية في مجال الحصول على العقار وتقديم التسهيلات البنكية الجاذبة للاستثمارات مع حفظ حق الدولة في الضبط والتنظيم والمراقبة، ومن هنا نشير إلى ولاية بومرداس بحكم موقعها الجغرافي ومواردها السياحية غير المستغلة، يمكنها أن تلعب دورا رياديا بالنسبة للتنمية السياحية إذا ما استفادت من...

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد زيان خوجة، الكلمة الآن للسيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة السيد الوزير الأول،

السادة معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن واجب اللياقة يقتضي مني إسداء الشكر إلى دولة الوزير الأول، على حسن تقديمه لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية طبقا لمستلزمات الدستور المعدل، ونتمنى له ولطاقمه الحكومي النجاح والتوفيق سائلا الله عز وجل أن يمدهم بحوله وقوته ليكونوا في مستوى الثقة التي منحهم إياها فخامة رئيس الجمهورية ومن ثمة عند حسن ظن الشعب الجزائري الذي يتطلع إلى استمرار مشوار التنمية والمصالحة والاستقرار.

السيد الرئيس، إن الواقعية السياسية تدعونا إلى تثمين تكريس التعديل الدستوري الجزئي الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية وأقره البرلمان لثوابت المجتمع الجزائري وخاصة التاريخ الوطني، وإلزامية تلقينه للأجيال حتى تبقى على صلة وثيقة بأصالتها وهي تشق غمار المعاصرة بوعي كامل بأن التقدم والتطور يرسخان جذور الأمة وثوابتها بعمق في نفوس الأجيال، فالإنسان هو المبتدأ والمنتهى في كل مسعى حضاري اجتماعي اقتصادي سياسي، وهكذا نرى بأن التعديل الدستوري الأخير يتناسق ويتساوق مع بيان أول نوفمبر الذي وضع مفهوم الدولة الجزائرية التي كان يحلم بها الشهداء والمجاهدون" دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادىء الإسلامية."

السيد الرئيس، من الموضوعية التنويه بتجربة التحالف الرئاسي بصفته آلية ديمقراطية وفرت فضاء لأبناء الجزائر في الأحزاب الثلاثة للتعاون من أجل البناء الوطني، وندعو إلى تطوير هذا التحالف وإعطائه الاعتبار السياسي اللازم من أجل بلورة فعاليته أكثر على كافة المستويات حتى يكون بحق مدرسة جديرة بالاحترام.

السيد الرئيس، قد أكد دولة الوزير الأول في تقديمه مخطط عمل الحكومة يوم أمس بأنه حصيلة، لأنه جاء في نهاية العهدة، وهذا المخطط اقتضاه التعديل الدستوري، وهذا لا ضير فيه، في نظري، باعتبار التراكمية في العمل المتواصل، وهذه الحصيلة التي نضم صوتنا إلى الذين قيموها بأنها إيجابية، وهي كذلك بالنظر إلى المنجزات التي سبقني إلى ذكر الكثير منها زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، ومع ذلك نلفت نظر الحكومة إلى بعض الملاحظات نراها من الأهمية بمكان لعلها تدعم عمل الحكومة من خلال حثها على التكفل

ببعض النقائص.

1) لابد من إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية من أجل:

– تقليص التثاقل الحاصل في الإجراءات التي باتت تكبح مسار الصفقات من خلال بطء الإجراءات الإدارية لانطلاق المشاريع.

–إحترام آجال ونوعية الإنجاز المحددة في دفاتر الشروط وتفادي إعادة تقييم المشاريع وملاحق الصفقات التي صارت تكلف ميزانية الدولة أموالا طائلة.

2) ضرورة إصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية للقوانين الصادرة في آجال معقولة لأن التأخير الحاصل في هذا الشأن له أثر سلبي، والأمثلة أكثر من أن تحصى.

3) إن التعليم العالي قطاع حيوي والدولة قامت بمجهودات مشكورة في مجال الهياكل الجامعية في مختلف ولايات الوطن، وهنا نشكر الحكومة على ترقية ملحقة غليزان إلى مركز جامعي.

غير أن السؤال المطروح بإلحاح هو :لماذا هذا النفور الحاصل لدى شريحة واسعة من الطلبة والأساتذة تجاه نظام (LMD) ؟

السيد الرئيس، إن ما قامت به الدولة في مجال التربية الوطنية من جهد يستحق التنوية والإشادة والأرقام التي قدمها السيد الوزير الأول واضحة الدلالة في مجال المنجزات المادية والهياكل، لكن الجانب الاجتماعي للعاملين في القطاع مازال محل تذمر بعض الأسلاك التي رأت في التصنيف الأخير غير ملائم بالنظر إلى نظرائهم في قطاعات أخرى؟

السيد الرئيس، ينبغي أن نفرق بين السرعة التي هي مطلوبة، والتسرع الذي ينبغي تجنبه مثلما يحصل كل سنة حيث تعلن عدة مؤسسات تربوية مستلمة ومشتغلة في سبتمبر لكن الواقع أنها قد تستقبل التلاميذ في جانفي أو أفريل المواليين وبدون خرائط إدارية كاملة تجعل المشرفين عليها يتخبطون في مشاكل لا حصر لها.

السيد الرئيس، في المجال الاجتماعي، ندعو الحكومة إلى المزيد من التكفل بالتمسك الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي تتجذر فيه قيم التضامن، والعفاف، والشرف، والأنفة، ونبذ الظلم، ولكن بدأنا نسمع ونقرأ ونشاهد أمورا غريبة، تطعن قيم الشعب في الصميم، مثل انتشار المخدرات حتى في الأوساط التربوية، والاتجار بالأعراض، والاختطاف، والإجرام بكل الأشكال، فهذه كلها قنابل ناسفة للنسيج الاجتماعي، وجب التعاون بين كل الجهات للحد منها، فبالإضافة إلى الصرامة في تطبيق القانون تبقى التربية والتحسيس من مسؤولية الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام وخاصة الإذاعات الجهوية، وهنا أتوجه بالشكر إلى إذاعتي غليزان والشلف على ما تقومان به من توعية اجتماعية جادة، والأمر نفسه ينطبق على مخلفات حوادث المرور وما تحصده من ضحايا، فما هو الحل الناجع الذي تراه الحكومة؟

وفي الأخير هناك جملة تساؤلات أسوقها موجزة آملا أن تجد جوابا لدى السيد الوزير الأول:

1) هل هناك مشاريع في مجال المفارغ العمومية التي تؤرق المواطن وتؤذي البيئة في العديد من الولايات؟

2) ما هو تقييم الحكومة للمدرسة الخاصة رغم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد دواجي، الكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

السيد أحمد بابا: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس الفاضل،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

إن المتتبع لعرضكم، سيدي الوزير الأول، حول مخطط العمل للفترة المتبقية يجده يحتوي على

محورين :محور يتعلق بمخطط العمل ومحور يتعلق بالإنجازات، وهنا تدخلي حول هذين المحورين يكون كالتالي:

فيما يتعلق بالمحور المتعلق بمخطط عمل الحكومة تتبادر إلى ذهني بعض التساؤلات لعلي أجد الإجابة الشافية والكافية عنها.

أولا: ما هو المانع من استغلال الراحة المالية السابقة للبلاد في إقلاع اقتصادي حقيقي بديلا عن النفط؟

ثانيا: ما هي أسباب التأخر في إنجاز برنامج السيد رئيس الجمهورية لدعم النمو كاملا والتي اعترفتم بها شخصيا؟

ثالثا: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتأمين مستقبل الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد النفط في حالة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وكيف يمكن التحول سريعا من اقتصاد تحكمه عشوائية أسواق النفط إلى اقتصاد يملك أدوات الضبط أمام أية صدمة محتملة في المستقبل؟

أما فيما يتعلق بالإنجازات فلا ينكرها إلا جاحد، وهنا من واجبنا الشكر ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فنشكر الحكومة على قرارها تخفيض تسعيرة الكهرباء لأهل الجنوب ونتمنى أن تسلك نفس المسلك في تخفيض تسعيرة الطائرة، حيث ازدادت طموحات أهلنا بعد تجسيد بعض المشاريع الكبرى كمعمل تكرير وتصفية البترول وتشجيع التنمية الفلاحية باعتبارها معركة تحد – كما أسلفتم – وهم يلتمسون كذلك من الحكومة تسجيل كمرحلة أولية الدراسة لإنجاز خط السكة الحديدية من ولاية بشار إلى ولاية أدرار مما يساهم في تطوير التنمية بالجنوب.

سيدي الرئيس، إن بلادنا عاشت أخطر السنوات وأصعبها منذ الاستقلال، لكن لطف الله وإرادة الرجال المخلصين من أبنائها لم تنهار أمام الضربات التي كانت توجه لها من كل جهة مما يجعلنا الآن نتوقف أمام الظواهر التي يعرفها المجتمع من أنواع عديدة للإجرام الذي ينتشر بشكل غريب ومخيف – كما تطالعنا الصحف – مثل الذي أغتال أمه وهي تصلي وجرائم لا يمكن ذكرها في مجلسنا الموقر، والإطار الذي استولى على الملايير من هذا البنك أو ذاك، مما أفقد الروح قداستها وسقطت فيها هيبة الدولة وهيبة القانون وحتى لا تتكرر المأساة يجب التفكير والتقرب أكثر من مشاكل الشباب وخلق علاقات ثقة بين النخب المثقفة خاصة والشباب، لأن ما هو منتظر منا ككل ليس فقط منع الشباب من" الحرقة "أو حمايته من "الزطلة "أو إدراجه في إطار الشبكة الاجتماعية، هذه إجراءات لا تقدم حلولا جذرية كافية،

الشباب في حاجة ماسة إلى مشروع وطني يعيد الأمل لهذه الفئة التي تمثل ثلثي المجتمع، ويحولها إلى قوة بناءة وتغيير نحو الأفضل والأحسن، شباب مؤمن بمستقبل الجزائر، ويعمل من أجل جزائر قوية وعصرية وبدون تمييز أو إقصاء وهذا لن ينجح بدون مساهمة ثلاثة قطاعات قادرة على التغيير الإيجابي وهي المدرسة والمسجد ووسائل الاتصال .

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أقول لكم قول الله عز وجل" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "صدق الله العظيم.

المجد للبلاد والخلود للشهداء والتمكين للصالحين من العباد؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بابا، والكلمة الآن للسيد الطيب إبراهيم الحسان.

السيد الطيب إبراهيم الحسان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

رجال الإعلام والصحافة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نندد بالحملة الشرسة والمغرضة التي يتعرض لها السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة ومن خلاله الجزائر دولة وشعبا من بعض الأطراف المغربية التي تريد فرض الهيمنة الاستعمارية من جديد على شعوب المنطقة .

إن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية لم يتغير وهو دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه، مما كلفنا غضب وعداوة أشقائنا في المغرب لأن الاستعمار لا لون ولا دين له، والجزائر مواقفها ثابتة وعلنية وفي كل القضايا العادلة في العالم مهما كانت الإدعاءات العدوانية المغرضة.

سيدي الرئيس، نشكر السيد أحمد أويحيى الوزير الأول عن عرضه الشامل والمفصل بالأدلة والأرقام والذي نراه يرتكز فعلا على أهم سبل النجاح لبلوغ أهداف بناء دولة قوية بكامل مؤسساتها مع الاعتماد على كل الطاقات البشرية من أجل تنمية شاملة في ظل عدالة اجتماعية حقيقية وتضامن وطني فعّال.

سيدي الرئيس، ولاية وهران التي عاشت النسيان والتهميش سنوات عديدة مما سبب لها تأخرا ملحوظا وفي شتى المجالات، قفزت قفزة نوعية وفي ظرف قياسي وجيز بفضل البرامج التنموية المتعددة تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية ووعوده، تداركا للوضع .وما لا يمكن إنكاره هو:

–الحصص السكنية المعتبرة، حوالي 53 ألف وحدة سكنية، وإن تبقى ناقصة.

–تزويد الولاية بالمياه الصالحة للشرب، وقنوات صرف المياه زيادة عن أكبر محطة لتحلية مياه البحر بمرسى الحجاج، حوالي 500 ألف متر مكعب يوميا، مما يعني القضاء نهائيا على ظاهرة العطش بكامل تراب الولاية خلال السنتين القادمتين

–تدعيم قطاع الصحة بـ 5 مستشفيات ومعهد السرطان ومستشفى الحروق الكبيرة وعدة مرافق أخرى وفي شتى القطاعات .

–كما نشكر فخامة رئيس الجمهورية على إعطائه الضوء الأخضر للانطلاق في دراسة توسيع تراموي وهران نحو غرب المدينة، ودراسة جدوى مترو وهران.

كما سيتدعم قطاع الفلاحة بسقي حوالي 8100 هكتار من سهل ملاتة بواد تليلات.

هذه الحقائق الميدانية لا ينكرها إلا جاحد وما ننتظره مستقبلا هو:

–بناء مواني‌ء صيد بمنطقة (Cap Blanc) ببلدية عين الكرمة وهذا لما تتمتع به من مناطق ساحلية، نرجو من السيد الوزير الأول ووزير الأشغال العمومية أخذ هذا الطلب بعين الاعتبار.

–تسخير برنامج خاص استعجالي للقضاء على البناءات الفوضوية والبيوت القصديرية والتي شوهت المنظر العام للولاية من كل مداخلها، وأفقدتها بهاءها سواء داخل النسيج العمراني وحتى في المنطقة السياحية.

–الطرقات داخل النسيج العمراني في حالة يرثى لها وإن لم تتدخل الدولة ببرامج تكميلية فيستحيل على الميزانية المحلية مواجهة الوضع.

–برمجة حصص سكنية مستقبلا خارج النسيج العمراني للمدينة تفاديا للنزوح المستمر، وإيجاد حل عاجل للبناءات المهددة بالانهيار التي أصبحت يوميا تهدد حياة المواطنين بوهران، خاصة في الآونة الأخيرة.

سيدي الرئيس، الوكالات العقارية المحلية ليست خاضعة لأي رقابة رغم انتسابها لوزارة الداخلية والجماعات المحلية (Elle échappe à tout organigramme) ، ناهيك عن خروجها عن المهمة التي أنشئت من أجلها كمهيء عقاري وأصبحت حاليا وكالة تجارية لبيع العقار.

نتمنى من السيد الوزير الأول والطاقم الوزاري إرجاع هذه الوكالات لوظيفتها الأصلية وإدماجها بوزارة السكن، للسماح لهذه الأخيرة باستغلالها كمهيء عقاري عمومي (Aménageur public) يسمح بمتابعة برامج تهيئة مختلف المدن وتفرغ مديرية التعمير والبناء كقوة عمومية لتسطير سياسة السكن، كما نتمنى وضع قالب قانوني لميثاق المهيء العقاري وتعميمه عبر كافة التراب الوطني،

علما أنه يوجد بوهران حاليا 10 مهيئين عقاريين من عموميين وخواص.

سيدي الرئيس، إن كل ما أنجز في إطار تشغيل الشباب شيء إيجابي وهادف، وما علينا إلا المزيد من التفاني لامتصاص البطالة وإعطاء الأمل للشباب لأفاق مستقبلية تساعده على العيش في راحة واطمئنان بعيدا عن كل الآفات الاجتماعية من خمر ومخدرات والتفكير في الحرقة والسرقة والاعتداءات الجسدية ...إلخ، مع العلم أنه كثيرا من هؤلاء الشباب طاقات معطلة.

أملنا كبير في الإسراع بقانوني البلدية والولاية، ونشكر هنا كثيرا السيد الوزير الأول للعناية التي أولاها للمنتخبين المحليين أثناء رده بالمجلس الشعبي الوطني لأنهم حقيقة يعانون كثيرا من قلة الموارد المالية والضغوط المستمرة وهذا في غياب كل الوسائل الضرورية للعمل وكذا حوافزه ناهيك عن الإقصاء والتهميش والمتابعات القضائية.

يجب اتباع الصرامة والوفاء بالوعود لاستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهي الثقة التي فقدت من جراء تصرفات شخصية، لأشخاص عديمي الضمير أوكلت لهم مهمة التسيير فأصبحت الرشوة والجهوية شعارهم، والمحسوبية والحقرة واللاعدل منطقهم ضاربين عرض الحائط كل قوانين الجمهورية فنتمنى استمرار محاربة هؤلاء بقرارات صارمة لاسترجاع هيبة الدولة ونبذ الظلم والاحتكار والتعسف في استعمال السلطة، لأن أزمة الجزائر سيدي الوزير الأول ليست أزمة أموال أو تخطيط مشاريع بل هي أزمة رجال مخلصين لوطنهم متفانين في عملهم.

في الأخير نتمنى وأملنا كبير فيكم سيادة الوزير الأول وطاقمكم الوزاري البحث عن موارد مالية مستقرة ودائمة، بعيدة عن الاكتفاء بمداخيل المحروقات وهذا بالتوجه للفلاحة والصناعة بكل أشكالها وأنواعها ونبذ البيروقراطية والعراقيل لتجسيد كل المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع وهذا لفتح آفاق مستقبلية مريحة ومطمئنة تعيد الأمل لكل الطبقات الاجتماعية التي أصبحت تعاني كثيرا خاصة ذوو الدخل الضعيف وما على سيادتكم إلاّ الرجوع إلى النسبة المئوية للمواطنين المدانين لدى البنوك لمعرفة ما يعانيه هذا الشعب من متاعب وتراكمات رغم كل الخيرات التي تزخر بها الجزائر وغير المستغلة كلية فإن لم ندرك الكل فلا نترك الجل.

وفقكم الله وسدّد خطاكم لما فيه الخير للبلاد والعباد .

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب إبراهيم الحسان، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الشايب بن سعيدان.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد؛

السيد معالي الوزير الأول،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء، أعضاء المجلس،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، لقد جاءت مناقشة مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية هذه المرة وسط أجواء ميزتها ثلاثة أحداث رئيسية:

يتمثل الحدث الأول في مرور الذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي للأسف، لا نرى تطبيقا لبنود هذا الإعلان في أرض الواقع وخير دليل ما يحدث الآن على أرض فلسطين الشقيقة من خروقات صارخة لكل معاني القيم والمبادىء من طرف الكيان الصهيوني وأمام مرأى المجموعة الدولية، مع تثميننا لموقف الجزائر المشرف تجاه القضية الفلسطينية.

أما الحدث الثاني فيتمثل في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 الذي سبقه تعديل للدستور من طرف أعضاء البرلمان الموقر، ونأمل أن يمر هذا الحدث

في كنف الشفافية والديمقراطية والتنافس الشريف والنزيه، مع قناعتنا بالرجل المزكى من طرف أحزاب التحالف الرئاسي السيد عبد العزيز بوتفليقة وذلك من أجل الحفاظ على المبادىء والثوابت الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسيرة بناء وتنمية الوطن وكذلك الانتهاء من تدابير المصالحة الوطنية.

والحدث الثالث، تمثله محطة نهاية سنة2008 ، بل نهاية العهدة الرئاسية وهي بمثابة دعوة لنا جميعا للوقوف مع الذات ومع البرامج والنتائج المحققة في مختلف الميادين، من مشاريع القرن إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد مست أنحاء الوطن من البحر إلى الهضاب العليا إلى جنوبنا الكبير، وهنا من باب الواجب علينا أن نشكر الذين سهروا على ذلك، بدءا من فخامة رئيس الجمهورية إلى آخر موظف بالدولة الجزائرية، ولكن هذا لا يعفينا – سيدي معالي الوزير الأول – من إحصاء الإخفاقات لاسيما الظواهر الاجتماعية التي انتشرت خاصة في صفوف الشباب من بطالة وآفات اجتماعية مختلفة والهروب إلى ما وراء البحار وكذا الفساد.

إن هذا الوقوف التقييمي من شأنه أن يساعدنا على استدراك هذه النقائص مستقبلا.

أما عن مخطط العمل الذي نحن بصدد مناقشته، فنشير إلى أنه اتسم بثراء في المعلومات لمختلف القطاعات، وجاء لمهمتين أساسيتين:

الأولى، استكمال برنامج رئيس الجمهورية.

الثانية، التحضير لرئاسيات 2009.

وانطلاقا من هذا المخطط وأمام الأوضاع التي تعيشها بلادنا نود التطرق إلى مايلي:

1 – ضرورة استكمال تسوية ملفات المصالحة الوطنية العالقة، وخاصة عمليات التعويض للضحايا البشرية وكذلك الهياكل والبنايات.

2 – ننوه بتشكيل لجنة وطنية لمختلف القطاعات تتابع تطور الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مع ضرورة ضبط التصريحات المتباينة من طرف أعضاء الحكومة الموقرين حول الميزانية والوضعية المالية والاقتصادية للجزائر، أمام تذبذبات هذه الأزمة حتى لا يتبلبل الرأي العام الجزائري.

3 – في مجال ترقية الشعب العلمية، نكرر اقتراحنا بضرورة فتح تخصص البيوطبي بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، للتكفل الأحسن بمرضى سكان الجنوب الجزائري، وأرجو ألا يعامل هذا الأمر بنفس شروط المناطق الشمالية تماشيا مع السياسة الرشيدة لإعمار الجنوب.

4 – ننوه بالتحسن الملحوظ في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية هذه السنة والتدابير الملحوظة المتخذة في هذا المجال، كالقرض الرفيق إلى عقود النجاعة وآخرها الإعلان عن ميلاد الفيدرالية الوطنية للموالين، وهنا نرفع إليكم انشغالات المهتمين المتمثل في ضرورة إعطاء فرصة ثلاث سنوات على الأقل للمستفيدين من القرض الرفيق لتسديده.

5 – تفتخر الجزائر بالإنجازات الضخمة في مجال الأشغال العمومية، وأشير بأن العواصف الأخيرة التي مر بها الوطن أثرت كثيرا خاصة على مستوى الطرقات الولائية والبلدية، وعليه من الضروري تسجيل عمليات خاصة بذلك وتخفيف العبء الكبير عن الجماعات المحلية.

6 – في مجال النقل، استبشر سكان ولاية الأغواط خيرا لبرمجة رحلة عبور كل أسبوع بمطار مولاي أحمد مدغري بدءا من الأسابيع القادمة، ولكن المؤسف أن البرمجة جاءت في نهاية الأسبوع مما سوف لن تكون لها أي نفع أو مردود، ومن الضروري أن يتم برمجتها في بداية الأسبوع .وفي هذا المجال نقترح كذلك برمجة رحلات العمرة لولايات البيض والجلفة والأغواط تفعيلا لهذا المطار على غرار ما يحدث في رحلات الحج.

7 – شكر خاص لمعالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي على الصراحة التي جاءت في موضوع ترقية التشغيل (المادة 133 التي جاء في نصها) ومع ذلك فإن البطالة لا تزال منتشرة بكثرة، بمثل هذه الصراحة والشجاعة تستعاد وتعزز الثقة بين

الشعب والحكومة، وفي هذا الصدد نقترح وضع مخطط عاجل للوضع الاجتماعي التي تعيشه البلاد، كما نشير إلى الطلب الملح من طرف الشباب الراغبين في الاستثمار والمتمثل في ضرورة إعادة النظر في نسبة المساهمة الذاتية للشباب في حالة التمويل الثنائي من وكالة (ANSEJ)، لأن نسبة 75% حرمت الكثير من الشباب من الانخراط في هذا المجال.

وأخيرا، نستنكر العمل الجبان والإرهابي، الذي تعرض له أحد المساجد بمدينة ليون، ونشكر الحكومة الجزائرية على لسان وزير الشؤون الدينية الذي أدان هذا العمل الجبان والعنصري. شكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الشايب بن سعيدان وأحيل الكلمة الآن إلى السيد فريد هباز.

السيد فريد هباز : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السادة معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أتقدم إلى الشعب الجزائري بالتهنئة القلبية الخالصة بمناسبة عيد الأضحى المبارك وحلول السنتين الهجرية والميلادية وأخص بالتهنئة حجاجنا الميامين.

كما أترحم على شهدائنا الأشاوس بمناسبة ذكرى أحداث 11 ديسمبر1960 .

سيدي الرئيس، وضع بين أيدينا مخطط عمل الحكومة والذي قدمه معالي الوزير الأول مشكورا، الذي عبر فيه عن الإنجازات المتعددة والمختلفة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية المتناغم مع هذا المخطط، فالمتأمل والمتابع والملاحظ والمراقب يراها نموا اقتصاديا مقبولا، وتنمية شاملة عبرت عنها الجامعات، الأحياء الجامعية، الثانويات، المتوسطات، العيادات، الطرقات، الطريق السيار شرق – غرب، محطات التحلية، محطات التصفية، التوصيلات المهمة للماء الشروب، أنواع السكنات المنتشرة هنا وهناك والمقدرة بـ479 ، 907 سكن، معاهد ومراكز التكوين المهني، كهربة وتجديد قسط وافر من خطوط السكك الحديدية والملاعب والقاعات المتعددة الرياضات ودور الشباب والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بنسب عالية، توسيع المساحات الصالحة للزراعة، والاستثمارات الداخلية والأجنبية إضافة إلى مرتكزات برنامج فخامة رئيس الجمهورية والمتمثلة في:

–إنخفاض المديونية الخارجية إلى 4 ملايير دولار،

–إحتياط الصرف 130 مليار دولار،

–صندوق ضبط الموارد 4000 مليار دولار،

–دون أن نغفل خيرات المصالحة الوطنية وتبعاتها الإيجابية على العباد والبلاد،

–الصورة المشرقة التي أضحت للجزائر خارجيا،

كل ذلك يستحق منا في حركة مجتمع السلم أؤكد، كل ذلك يستحق منا في حركة مجتمع السلم التنويه والشكر ونقول فيه للمحسن أحسنت، فمن ينكر كل ما ذكر من الإنجازات الواضحة للعيان إلا جاحد أو حاقد.

كما لا يفوتني أن أنوّه بالموقف المشرف للجزائر اتجاه القضايا العالقة في العالم وأخص بالذكر الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومعاناة غزة المحاصرة، لا لشيء إلا لمواقفهم المقاومة والمناهضة للكيان الصهيوني ومن والاهم، والموقف الشجاع مع الشعب الصحراوي الشقيق ودعمه في تحقيق رغبته في الاستقلال وتقرير مصيره.

سيدي الرئيس، إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا:

1) عمّقه برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية مريحة.

2) آلياته وزير أول قدير – أقول هذا وأنا متأكد مما أقول – أحسن اختياره لمواصلة جهد وإنجازات رئيس الحكومة السابق مشكورا، وحكومة باذلة للجهد منجزة للمشاريع، مستقبلة للنصح والتوجيه.

3) محتمي بتحالف رئاسي يضم كبريات الأحزاب الجزائرية تلتقي على الأبعاد الثلاثة :الإسلامي والوطني والديمقراطي.

4) ومدعومة من أحزاب ومنظمات ومجتمع مدني.

5) ومؤيدة من قوى دولية وفق ما تمليه الأعراف الدبلوماسية، حتى ذهب بعضها إلى وصف رئيس الجمهورية بالرجل الحكيم.

وبالمناسبة، أنوه بجهود الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن وكل المخلصين للوطن بالجهود والتضحيات الشجاعة والباسلة التي كانت سببا في استقرار البلاد والعباد.

سيدي الرئيس، بعد تصفحي لمخطط عمل الحكومة، أريد أن أتقدم ببعض الملاحظات والمقترحات.

أولا، الملاحظات:

سيدي معالي الوزير الأول،

1 – الانتباه إلى بعض الولاة الذين يعطلون مشاريع الاستثمار في الوقت الذي تسعى الحكومة إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين، خاصة وقد أسندت لهم عملية بيع الأراضي بالتراضي وقبول أو رفض الملفات.

2 – حقّقوا في قضية تأخير وإلغاء الرحلات الجوية الموجّهة إلى الجنوب بشكل ملفت دون سواها، مثال ذلك طائرة الوادي يوم السبت 2008/12/20 فالإقلاع كان مبرمجا على الساعة 11 ووصول المسافرين إلى المطار على الساعة التاسعة صباحا ولكن الطائرة أقلعت على الساعة الخامسة مساء دون تقديم وجبة الغذاء.

3 – أهل تندوف في معاناة جراء عدم توفر الماء الشروب، وكل التحاليل المخبرية حول الماء الموجود تدل على ذلك، فيجب الاسراع في إتمام مشروع محطة التحلية الموعود، وأنا على يقين أن الوزير سيتجاوب، ولدي الملف المتعلق بهذه القضية.

4 – بعض طلبة ولايات الجنوب لم يتلقوا ما وعدوا به من تذاكر للسفر.

5 – تسديد مصاريف نقل المريض ومرافقه من ولايات الجنوب دون استثناء، لم يتحقق إلا لبعض المرضى وهذا مخالف لما تقرر أي لم يحدد طبيعة المرض وهو مخالف كذلك لما اتفق عليه.

6 – مراقبة ومراجعة عملية نقل المرضى من المستشفيات البعيدة إلى مستشفيات الجزائر الذي يحتاج إلى قبول هذا الأخير، ولكن هيهات أن يحصل المريض على هذا القبول.

7 – إن عدم فتح مجلس قضاء الوادي – الذي أنجز منذ 5 سنوات لازال مغلقا فهو عاطل لمدة 5 سنوات – رغم صدوره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية والمبررات التي قدمتها الوزارة في جوابها عن سؤالي الشفوي بعدم وجود الطاقم البشري المؤهل، والناس يموتون ويعذبون في الطرقات في حدود 400 كلم بين بسكرة والوادي لأمر عجاب !الأمر عجاب!

ثانيا، الاقتراحات:

–التفكير في إيجاد مراكز مراقبة حديد البناء لتحديد درجة الإشعاع، من أجل تفادي الأمراض الخطيرة كالسرطان مثلا.

– إعادة بعث معهدي سيدي ماضي بتقرب ولاية ورقلة، ولاغفيان بتندلة ولاية الوادي بمعدات تكنولوجية وبرامج حديثة لتطوير ثروات النخيل وتنويع الإنتاج وإدخال مجال التصنيع في مجال التمور.

– فتح المنفذ الحدودي لولاية الوادي للتعاملات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد هباز، وأحيل الكلمة الآن للسيد عاشور عموري.

السيد عاشور عموري: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

سيدي رئيس المجلس الفاضل،
سيدي الوزير الأول المحترم،
أصحاب المعالي،
عائلة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،
سيداتي، سادتي،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أريد أن أشكركم سيدي على تمكيننا الحصول على هذه المعلومات الدقيقة، التي ستساعدنا لا محالة على تأدية دورنا في الدفاع عما تجندنا ولازلنا مجندين من أجله، حتى الوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو برنامج فخامة رئيس الجمهورية أطال الله في عمره وسدّد خطاه.

وبهذه المناسبة، رجائي سيدي أن تسهروا على بعث علاقة جديدة بين الحكومة والبرلمان، حتى يتمكن هذا الأخير من الإلمام بما يدور في كل القطاعات الوزارية على مدار السنة، ويمكنه أن يلعب الدور المناط به، وعدم الاكتفاء بمواعيد تقديم مشاريع القوانين .كما لا أفوت الفرصة، ونحن نعيش حملة شرسة ضد كل من يقوم بمهمة حتى نرفع عن شعبنا شيئا فشيئا محنته اليومية، أن أقترح بعث وتدعيم إعلام عام قوي وأكثر هجومي، حتى يظهر ما أنجز وما هو في طريقه، مع احترامي الكلي لحرية الرأي والتعبير؛ وبالمناسبة أريد أن أشير على سبيل المثال لا الحصر إلى عملية 100 محل لكل بلدية، التي شهدت فيها تأخيرا لا يغتفر، وكان بإمكاننا استغلال كل المحلات الشاغرة المنجزة من طرف دواوين الترقية في عدة بلديات وتوزيعها على الشباب، لأن الهدف هو تمكين هذه الفئة من فرصة عمل، وبهذا نكون قد أسرعنا في تنفيذ العملية ومكنا هذه الدواوين من إيرادات إضافية إذا اشترياها، ومكنّا الخزينة اقتصاد مبالغ كانت ترصد لهذه العملية.

ومن جهة أخرى، أريد أن أشير إلى بعض العادات البيروقراطية التي تثقل كاهل المواطن سواء عند تقديم طلب عمل أو عند الدخول المدرسي ...إلخ، والمتمثلة في كل الوثائق التي تطلب في كل صغيرة أو كبيرة لهدف قصير المدى، ويمكننا على مهارة أن يستعمل مع ترشيد العملية، الدفتر العائلي في أغلبية الحالات مع مراعاة بعض الطلبات الخاصة منها، كبطاقة التعريف وجواز السفر، كما أتساءل من جهة أخرى، ما هي الفائدة من إلزام التلاميذ الصغار أي تلاميذ الطور الإبتدائي حمل ما يعادل ستة أو سبعة كيلوغرامات من لوازم الدراسة يوميا؟

أرى كذلك – سيدي – أنه حان الآوان بأن تعكس الحكومة العملية في مجال العمران والتعمير، والتي مفادها حاليا الجري وراء إصلاح وتعديل للأمر الواقع (régularisation) ، مثل عمليات البناءات الفوضوية، والإسراع في تحضير المخططات العمرانية اللازمة والتنظيمات التابعة لها، سواء لاستيعاب مشاريع السكن، التهيئة العمرانية أو الاستثمارات العديدة، وتمكين الجماعات المحلية من العمل في إطار أكثر تنظيم واستقرار، وتصبح هكذا هي قاطرة التنمية لا العربة المجرورة.

كما أقترح – سيدي – في مجال التأطير البشري للإدارة المحلية، الاستغلال الفعال والرشيد لكل دفعات خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، وهو عدد لا يستهان به ولا بفعاليته.

وفي المجال المحلي أريد أن أتكلم ولو بإيجاز عن ولاية البليدة وهي الولاية التي أمثلها، والتي – إلى تاريخ ليس ببعيد – كانت محظوظة حقا، مقارنة بالولايات الأخرى، ولكن معاناتها ويلات سنوات الجمر جعلت منها على غرار ولايتي المدية وعين الدفلى في الوسط، تحتاج إلى عناية خاصة، زد إلى ذلك ثقل كل المشاكل المترتبة عن قربها من العاصمة.

أخيرا، أريد أن أختم كلامي المتواضع بنداء إلى آبائنا المجاهدين، صانعي مجدنا ومجد بلادنا، متوسلا إليهم أن يحافظوا على قدسية ثورتنا في أعين شبابنا ويرموا بخلافاتهم إلى حكم التاريخ. وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عاشور. تقدم السيد طاهر زيشي بتدخل كتابي، سوف نُمكن السيد الوزير الأول من الاطلاع عليه والرّد عليه في حينه. والكلمة الآن للسيد محمود خلاف.

السيد محمود خلاف: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء،
السادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نشكر السيد الوزير الأول على العرض القيم الذي قدمه لنا بالأمس والمتعلق بمحاور مخطط التنمية الاقتصادية حيث إنه تطرق إلى كل المشاريع التنموية، المنجزة منها وكذا التي هي في طور الإنجاز، أو في طريق الإنجاز، وأغلبية هذه المشاريع تهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، نثمن مجهودكم ومجهود أعضاء الحكومة وجميع إطارات الدولة المركزية والمحلية التي تشرف وتسهر على تطبيق برنامج رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، السيدان الوزيران،

من أجل التحكم الأفضل ومتابعة هذه المشاريع الهامة والمشاركة الواسعة للمواطنين، لابد من المساهمة الفعلية والجدية للإعلام وخاصة الإعلام المكتوب، فهنالك عدة عناوين من جرائد يومية وأسبوعية تؤيد برنامج رئيس الجمهورية، فعلى هذه الجرائد أن تخصص صفحات لهذه المشاريع الهامة من برنامج رئيس الجمهورية، مع إحداث جرائد محلية لكل الولايات حتى يتسنى لعدد كبير من المواطنين الاطلاع على هذه المشاريع ومتابعتها.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، السادة الحضور، هناك بعض المشاريع الهامة لم تنطلق بعد، رغم إجراء مناقصات عدة مرات أدت دائما إلى نتائج غير مجدية، لهذا نرى من الأحسن إعادة تقويم هذه المشاريع، لأن التقويم يساهم في تحسين كلفة الإنجاز حتى نتمكن من إنهاض هذه المشاريع المتبقية، أو تقديم تحفيزات للولايات التي يوجد بها مثل هذه المشاريع وخاصة الولايات الداخلية، مثل ولاية خنشلة والتي لا تتوفر على المقاولات المؤهلة المخصصة في المشاريع الكبرى.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الحضور، إن القطاع الاقتصادي في الجزائر مرّ بعدة مراحل وفي أغلب الأوقات لم نتحصل على النتائج التي كنا نتوخاها، مع العلم أن الأزمة المالية الأخيرة التي مست الاقتصاد العالمي باستثناء بعض الدول، إشارة إلى إعادة النظر في التوجه الحالي للنظام الاقتصادي العالمي، الذي أدى إلى هذه الاضطرابات.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول،

نحن دولة من الدول المحظوظة التي تحتوي على قاعدة اقتصادية، وما تزال بعض المصانع والمؤسسات باستطاعتنا النهوض بها وقادرة على التطور وتغيير الأنشطة في بعض المصانع، وذلك بالأموال التي كانت توجه – وهذا رأيي الخاص – للخوصصة والاستثمار، كما نشجع ونشكر كمثال على ذلك وزارة الدفاع الوطني التي تكفلت بمصنع "بروميتال" في خنشلة، مع تغيير النشاط وسينطلق عما قريب.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، ندعو إلى تكاثف الجهود وتجنيد الإطارات المختصة في المجال الاقتصادي للنهوض بالنظام الاقتصادي السابق(الموجه)، الذي يرجع له الفضل في الطاقة البشرية التي تزخر بها بلادنا، من أدمغة ومفكرين وباحثين موجودين بالداخل والخارج، وأساتذة بالجامعات وإطارات كفؤة في التسيير في دواليب الدولة وفي جميع الميادين وجميع المؤسسات، ونرجو من هذه الغلة البشرية أن تقوم بنهضة اقتصادية حقيقية لحماية الاقتصاد الوطني وترقيته والاستمرار في التنمية الاقتصادية، مع حماية

وتشجيع العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، هذه بعض الملاحظات والمطالب الخفيفة:

إن قطاع الري عرف تحسنا كبيرا في هذه الآونة الأخيرة وشمل كافة الولايات، وخاصة في مجال السدود الكبيرة، لذا أرى أنه علينا أن نعتني أكثر بالسدود المتوسطة والصغيرة، واستفساري في هذا المجال حول سد" الراخوش "بشرشال، ونلح على تدعيم هذا القطاع.

زيادة على هذا، ففيما يخص قطاع التشغيل، فإن الفئة الاجتماعية الفقيرة لم تحظ بالعناية الكافية، خاصة في مجال التشغيل والتوظيف، ولكي نعتني بها أكثر، لابد من إضافة الوضعية الاجتماعية للشباب كشرط من شروط التشغيل والتوظيف.

أما فيما يخص قطاع التضامن والمساعدات التي تقدم للفئات الاجتماعية المختلفة، فإني ألفت نظر الوزارة إلى تقديم الإعانات إلى الجمعيات الإنسانية، وأعني بهذا الجمعيات التي تقدم المساعدة للذين يعانون من أمراض مزمنة، لأن هذا التدعيم يصل مباشرة إلى المحتاجين الحقيقيين لهذا التدعيم.

أما بالنسبة إلى قطاع التربية، فإننا نثمن المجهودات التي بذلت في هذا القطاع، من مدارس ومطاعم وتجهيزات ومتوسطات وثانويات وغير ذلك من المرافق الضرورية، وفي هذا المجال نطالب بإنجاز ثانوية ببلدية "تامزة" التي....

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود خلاف والكلمة الآن للسيد سيدي إيكناوي.

السيد سيدي إيكناوي: شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الحضور،

على كل حال كلنا متفقون ولا أحد منا ينكر المجهودات التي بذلتها الدولة في كل الميادين وعبر أنحاء الوطن، ولكن عند ملاحظتنا لبعض الأمور نتساءل :هل يعقل في ولاية إليزي التي تعتبر ولاية نفطية أن يجلب إليها غاز البوتان من ولاية حاسي مسعود على بعد 800 كلم؟ رغم وجود مركز تعبئة قارورات الغاز الموجود بعين أميناس، وتم غلقه منذ سنوات لأجل هذه الأسباب، وكذا الأمر بالنسبة إلى مادتي المازوت والبنزين، حيث أحيانا أسبوع بكامله والمحطات في أزمة، في ولاية تعتبر نفطية.

أما فيما يخص البيئة، فإن الجزائر تشجع للحفاظ على البيئة سواء في ملتقيات دولية أم وطنية، ولكن لما نشاهد واد من أكبر الوديان وهو المعروف باسم (واد أوهانت)، تصب فيه كل المواد الكيميائية السائلة على بعد 50 كلم أو أكثر، فلا شجرة ولا نبات يصلحان ولا بئر تصلح للشرب، وقد طرحنا هذا المشكل منذ سنوات وفي عدة مناسبات وفي هذه القاعة بالذات.

أما فيما يخص مشكل التشغيل، فهنا أفتح قوسا لأقول إننا عندما نطرح مشكل التشغيل في الجنوب، قد يرى البعض أننا نطرح هذا المشكل ربما من باب الجهوية، ولكن ليس هذا هو غرضنا أبدا، بل نطرحه للدفاع عن الأولاد القاطنين بالجنوب، سواء كانوا قادمين من عنابة أو تيزي وزو أو البليدة، فكل واحد له الحق هناك، ورغم توجيهات السيد رئيس الجمهورية وتعليمات السادة رؤساء الحكومات المتعاقبة، تبقى حبرا على ورق إلى يومنا هذا.

أما بالنسبة إلى مشاريع التنمية، فيجب التفكير في تحفيزات بعض الرسوم، لأن المشاريع عندنا بقيت معلقة، فالحمد لله يوجد ورشة كاملة بالجزائر وأدام ربي هذه النعمة – إن شاء الله – فأصبح لا المقاولون ولا المؤسسات يأتون إلى ولاية إليزي أو في ولايات أقصى الجنوب، لأن الورشة مفتوحة عبر كل الوطن، خاصة الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين إليزي وجانت، فلم يستطيعوا على مستوى الولاية إلى أي جهة يردوه، فلجنة الصفقات أصبحت مشتتة، لأنهم لم يجدوا

مشاريع مفتوحة على مستوى الوطن والمؤسسات لا تأتي، فهنا يجب التفكير فيما يخص تحفيزات بعض الرسوم.

أشار الإخوان إلى نقل المرضى المصابين ببعض الأمراض، وكما قال الأخ الذي تدخل قبلي، فإن التعليمة قامت بتصنيف مرض واحد وهو مرض السرطان، وهذا لا يكفي لأن كل الأمراض التي تصيب الأشخاص في الجنوب تحتاج إلى نقلهم إلى مستشفيات الشمال لعدم وجود أخصائيين بمنطقتنا.

والأمر نفسه بالنسبة إلى إنجاز بعض المشاريع، خاصة المشاريع المتعلقة بالسكنات الاجتماعية، فهي سكنات لا تليق بتاتا بالطابع العمراني للمدينة أو بالناحية التقنية.

لدي انشغال يخص سكان بلدية "برج عمر إدريس" موجه للسيد الوزير الأول، إذ يطلب سكان هذه البلدية ترقية بلديتهم إلى دائرة، باعتبارها بعيدة عن الولاية بمسافة 800 كلم، وكذا الحال بالنسبة لسكان بلدية "سيدي دبداب"، التي لها طابع وموقع حدودي والتي تمثل واجهة الجزائر بيننا وبين الأشقاء، ولذا يطلب سكانها بترقية بلديتهم إلى دائرة .شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إيكناوي وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة زهرة ظريف بيطاط.

السيدة زهرة ظريف بيطاط: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

إخواني، أخواتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول، لقد أجمع ذوو الاختصاص أن مخطط العمل لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي تفضلتم بتقديمه لنا تناول وتعرض لكل الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، الشيء الذي سيسمح دون شك – إن تم حقا تنفيذه على أرض الواقع – من الاستجابة لانشغالات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، مع إرساء قاعدة متينة لبلوغ ازدهار مستقبلي في ظل الاستقرار والطمأنينة والرفاهية، غير أن الجميع يعرف – وأنتم في المقدمة بحكم ممارستكم الطويلة وخبرتكم على رأس الحكومة – أن أسمى وأشمل مخطط لا قيمة له إن لم يتكفل بإنجازه رجال ونساء من ذوي الكفاءة العالية والنزاهة الصادقة والالتزام الخالص. وعليه، فإنه يتعين علينا جميعا الاعتناء بالإطارات ومستخدمي الإدارة بمفهومها الواسع والعمال والعاملات في المؤسسات والورشات، المكلفين بتجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، وذلك بالاعتماد على مناهج وميكانيزمات عملية وناجعة للانتقاء والتوظيف والتعيين والترقية بطرق ديمقراطية وشفافية، تفتح المجال للمنافسة الشريفة والاختيار النزيه حسب الاستحقاق والجدارة، مع ضمان الرقابة والتقييم في كل المراحل، والمكافأة أو المعاقبة لكل من أحسن أو أساء، مع المحاربة الصارمة لمختلف الآفات التي أضحت تنخر جسم المجتمع من الرشوة والمحسوبية والجهوية والعشائرية إلى غيرها من الآفات المضرة.

سيدي الوزير الأول، إنكم أدرى مني ومن غيري أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة والتقلبات الجيوسياسية الدولية وما ستنجم عنهما من تأثيرات عميقة في الكون، وبلدنا مثل البلدان النامية لن يكون بمنأى عن هذه التأثيرات التي ستمس المجتمعات الضعيفة قبل القوية.

وعليه يجب أن ندرك جميعا، وكل في موقعه، حقيقة وعمق الأزمة، وأن نتوحد ونجمع قوانا ونستعد ونتجند لمواجهة الخطر الذي سيظهر في عدة أشكال وألوان، علنيا أو متسترا، داخليا أو خارجيا.

وأنا – سيدي الرئيس – على يقين أن الانتصار سوف يكون حليفنا لأننا – والتاريخ يشهد على

ذلك – شعب يقبل التحديات ويواجه الصعوبات ويسجل الانتصارات إذا توفرت شروط الثقة والانسجام بين الشعب وقيادته، التي تعطي المثل في التضحية والسلوك والتصرفات.

سيدي الوزير الأول، إن مهمتكم ليست بالسهلة، ونحن نقدّر المجهودات الجبارة التي تنتظركم، ولكننا متيقنون أنكم ستكونون في مستوى الثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجمهورية وستعملون...

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة ظريف بيطاط، والكلمة الآن للسيد عبد القادر نيشاني.

السيد عبد القادر نيشاني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول على عرضه القيم لمخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي قدمه لنا، حيث يظهر بوضوح حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للملاءمة بين متطلبات التنمية الوطنية والاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وإجراءات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية العامة.

إن مخطط العمل المعروض أمامنا يبين الرغبة الأكيدة للحكومة من أجل تكريس وتجسيد جزائر عصرية وحديثة.

لقد أثرنا الكثير من المواضيع "بالتفصيل" في هذا المكان حين مناقشتنا لقانون المالية لعام2009، وعليه فإنني أرغب في تناول ما جاء في مخطط العمل المقدم أمامنا من طرف الوزير الأول من زاوية المقارنة بين ما كنا عليه سنة 1999 ولما نحن اليوم عليه سنة2008.

إن تقديم الوزير الأول لمخطط عمله اليوم، هو أحد ثمار التعديل الدستوري الأخير الذي أعاد رسم معالم العلاقات بين مختلف السلطات في الدولة الجزائرية، وكرس دستوريا الحقوق السياسية للمرأة وأضف – بدون رجعة – القدسية اللازمة على ثورتنا وتاريخنا، إن عرض المخطط اليوم هو التزام بمواد الدستور المعدل إزاء الهيئة التشريعية، ومن هذا المنطلق يأتي تعديل الدستور كأحدى أهم لبنات الإصلاح الذي باشرته الدولة الجزائرية منذ مقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وبعبارة أوضح جاء تتويجا لمسارات متعددة من الإصلاحات في مختلف المجالات وأهمها القطاعات الاقتصادية والسياسية، حين حظي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتأييد الشعب الجزائري وتم انتخابه رئيسا للجمهورية، بدأ مشواره كرئيس وقائد وزعيم، فتعهد أمام الله والشعب بإصلاح ذات البين بين الجزائريين وكسر طوق الديون عن الجزائر وإرجاعها إلى سابق مكانتها بين الدول والأمم.

وها نحن اليوم في آخر أيام سنة 2008، والرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة قد أوفى بتعهداته والتزاماته، فالأمن والاستقرار قد تحققا، وآخر بقايا جيوب الإرهاب تتهاوى تحت ضربات قوات الجيش والأمن الجزائريين، فالرئيس رفع دوما لواء المصالحة والوئام مسنودا بسيف الحجاج.

السيد الرئيس، ها نحن اليوم في سنة2008، وقد قطعت الجزائر نهائيا تبعيتها لديون القاهرة، وأصبحت كما كانت وستكون دائما مرفوعة الشأن، مسموعة الكلمة بين الدول والأمم.

إن نجاحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نجاحات لا ينكرها إلا جاحد ويفرح بها كل محب، مخلص للبلاد والعباد.

السيد الرئيس، وأنا أصغي باهتمام للخطوط العريضة لمخطط العمل المعروض أمامنا، أيقنت

مرة أخرى بصدق حدس السيد رئيس الجمهورية، فها هي احتياطات الصرف تستعمل لمواصلة إقلاعنا الاقتصادي، كما أنها أضحت بمثابة جدار يقي الأمة الجزائرية من تداعيات انهيار اقتصادي عالمي غير مسبوق.

السيد الرئيس، إن مشاريع الأشغال العمومية في الجهات الأربع للوطن أصبحت أكثر من مثال على طموح الشعب والرئيس، للخروج نهائيا من مضيق التخلف إلى رحاب التقدم والتنمية.

إن الميكانيزمات المتعددة المتاحة للمواطن للحصول على سكن ظاهرة للعيان، ومشروع المليون سكن يسير بخطوات رصينة وباستطاعتنا فعل الكثير في هذا المجال عن طريق تجميع أكبر لمقدراتنا ومراعاتنا للمحيط والبيئة.

السيد الرئيس، في مجال السكن، يبقى قرار السيد رئيس الجمهورية في تعويض سكان السكنات الجاهزة بالشلف والمتمثلين في ضحايا زلزال 1980، دليل على اهتمام الدولة بانشغالات المواطن وسيكون لها الأثر الكبير على سكان هذه الولاية.

السيد الرئيس، ما من شك أن هناك أخطاء، بعضها ناتجة عن سوء تقدير وأخرى ناتجة عن ضعف الدراسة أو التقييم، ولكن في كل الأحوال من لا يعمل لا يخطىء، وما تحقق في ظل عشر سنوات من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كبير بجميع المقاييس، أعاد الجزائر إلى السكة الصحيحة، وتبقى السنوات الخمس القادمة فرصة لتأكيد ما تحقق والانتقال بالجزائر من بلد اقتصاده مؤسس على البترول إلى اقتصاد يعتمد على العمل وحرية المبادرة، إلى اقتصاد منتج، ولن يتأتى لنا ذلك سوى بإعطاء الأهمية القصوى للمدرسة والجامعة الجزائرية.

السيد الرئيس، لقد أسعدني قرار الحكومة الخاص بإلغاء الشروط الخاصة بمنح الفلاحين "قرض الرفيق" الذي سيمكن الفلاح الجزائري الحقيقي من اقتناء أدوات الإنتاج لخدمة أرضه، إن هذا القرار مقدمة أولى لأهم عناوين المرحلة القادمة، يجب أن تكون الخمسية القادمة خمسية الاهتمام بالأرض والفلاح وخمسية الاهتمام بالإنسان الجزائري عن طريق التعليم الجيد والسكن اللائق.

السيد الرئيس، إن مخطط عمل الحكومة للفترة القادمة، استكمال لما تم من أجل تنمية وتطور البنية التحتية وقطاع الخدمات، إن المخطط استمرار لمشاريع تهدف إلى قطع صلة الجزائر والجزائريين بالتخلف والفقر.

السيد الرئيس، أملي كبير في رؤية هذا المخطط يترجم على أرض الواقع، والأمل ممكن في ظل قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإشراف الوزير الأول وطاقمه الحكومي.

السيد الرئيس، وبهذه المناسبة وفي رحاب مجلس الأمة نندد ونستنكر بشدة الحملة التي طالت السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة، الممثل الشخصي للسيد رئيس الجمهورية من طرف أطراف تحاول جاهدة تمجيد الاستعمار وتمكينه من الهيمنة والسيطرة على الشعوب.

كما نتأسف كجزائريين للعبارات النابية والمشينة التي أطلقها بعض السياسيين المغاربة، والتي لا تمت بصلة لما تعارفنا عليه، إلا أننا بالرغم من ذلك لازلنا مصرّين على العمل من أجل مغرب الشعوب لا مغرب العروش، باعتبار ذلك حلم أجيال من المناضلين في شمال إفريقيا.

السيد الرئيس، لا أريد أن أنهي كلامي دون تثميني مرة أخرى لما يتحقق يوميا من منجزات، كما أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يحفظ لنا الجزائر ويبارك لنا في رموز ثورتنا الأحياء ويرحم شهداءنا الأبرار، ويمد في عمر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر نيشاني، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر دحان.

السيد عبد القادر دحان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
الإخوة الحضور،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول، أثمن جهودكم وجهود السيد رئيس الحكومة السابق، السيد عبد العزيز بلخادم، وكافة أعضاء الحكومة على ما بذلتموه من جهد ومثابرة في إعداد هذا المخطط وتنفيذه الذي يعتبر تكملة للمخطط الخماسي لفخامة الرئيس، والذي جاء ليعالج بحق أهم الانشغالات وكبريات القضايا التي كثيرا ما عانى منها المواطنون، وأسأل الله لكم التوفيق والسداد في تنفيذ ما بقي منه على أرض الواقع وتعزيزه بمخططات أخرى تنهي ما بقي من معاناة شعبنا في مختلف ربوع الوطن، خاصة في مجال الشغل والسكن ومحاربة الآفات الاجتماعية بكل أنواعها، وتعزيز الأمن والاستقرار ونشر العدالة الاجتماعية بين المواطنين وتطبيق سياسة التوازن الجهوي التي كثيرا ما نادى بها فخامة رئيس الجمهورية .وعلى ذكر سياسة التوازن الجهوي، اسمحوا لي أن أطرح بعض الانشغالات التي نقلتها لكم من واقع المجتمع الأدراري، وهي أن أدرار أصبحت بفضل الله قطبا اقتصاديا هاما في مجال المحروقات ولكن نقل هذه المحروقات عبر الصهاريج يسبب حوادث ومشاكل جمة، ونظرا لما للسكك الحديدية من أهمية اقتصادية واجتماعية، نطالب ببرمجة مشروع السكك الحديدية وتسجيله من بشار باتجاه أدرار، مرورا بعين صالح.

إعادة النظر في تسعيرة تذاكر الطائرة الخاصة برحلات الجنوب، وتدعيم سعر هذه التذاكر.

تسجيل المدرج الثاني لمطار أدرار، الذي أصبح قيد الأدراج لما يربو من السنتين، لأسباب أجهلها.

أما في مجال السكن، تبسيط الإجراءات الخاصة بتكوين ملف السكن التساهمي وتفعيله أكثر، وكذا تسوية وضعية حوالي 10 آلاف و600 مواطن مستفيدين من مبلغ 50 ألف دينار، وأدرجوا بالبطاقة الوطنية كمستفيدين من سكنات تساهمية وذلك بإتمام حصصهم المالية المقدرة بـ 450 ألف، ومعالي السيد وزير السكن يعلم ذلك.

أما في مجال التربية، تحسين ظروف المعلمين والأساتذة المشرفين، وتسوية وضعيتهم المادية، حتى يؤدون رسالتهم النبيلة على أحسن وجه.

تحفيز وتشجيع المتعلمين في مجال الإطعام والنقل المدرسي، ومنح المنح المدرسية لكل مستحقيها، حسب ما نصت عليه تعليمة السيد رئيس الجمهورية لسنة 2000، وإعادة النظر في رزنامة العطل المدرسية – وهذا هام جدا معالي السيد وزير التربية – لمنطقة الجنوب الكبير، وتكييفها مع الظروف المناخية، خاصة تاريخ الدخول المدرسي وعطلة نهاية السنة، على أن يكون الدخول المدرسي في الأسبوع الأول من أكتوبر والخروج في النصف الثاني من شهر ماي حسب ما جاء به ذوو الاختصاص وتقليص ما أمكن من عطلتي الشتاء والربيع.

في مجال التعليم العالي، فإن ولاية أدرار استفادت من قطب جامعي يعتبر مكسبا هاما ومفخرة للولاية بصفة خاصة وللجنوب بصفة عامة، فنطالب بتدعيم هذا القطب بالكفاءات العلمية، حتى تتمكن من فتح تخصصات علمية وتقنية إضافية.

وكذلك فتح معهد للبترول، حتى يتمكن أبناء المنطقة من الدراسة والتكوين في هذا المعهد والعمل بالمؤسسات البترولية الموجودة بالمنطقة بعد التخرج.

كما يجب ربط قصور˝ التوات، تديكلت وڤورارة˝ بشبكة الصرف الصحي، تفاديا للأمراض، وتحويل واد˝ قدومخوم˝ باتجاه أدرار، تفاديا للمشاكل التي سببها مؤخرا في قطع الطريق، بين أدرار، وبشار لمدة 45 يوما.

أما في مجال الفلاحة، فإن الفلاحة تعتبر القلب النابض للاقتصاد الوطني، وحتى يتسنى للدولة أن تجد مداخيل خارج المحروقات، يجب التفكير في الفلاحة والعودة إلى الأرض، علما أن الجنوب

الكبير يزخر بأراضيه الخصبة ووفرة المياه الجوفية الكافية، فلماذا – السيد الوزير الأول – لم يتم تشجيع المستثمرين وتدعيمهم بإيصال الكهرباء وتخفيض أسعارها لمنتجي المواد الاستراتيجية، منها الحبوب بمختلف أنواعها، حتى تُخلص البلاد والعباد من التبعية الغذائية، شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر، والكلمة الآن للسيد محمد بوخلخال.

السيد محمد بوخلخال : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنىء السيد الوزير الأول والحكومة، للثقة التي وضعت فيهم، كما لا يفوتني أن أشكر السيد رئيس الحكومة السابق، عبد العزيز بلخادم على ما بذله من جهد في خدمة الأمة والوطن.

سيدي الرئيس، تطرق السيد الوزير الأول إلى أهم الإنجازات التي تحققت في ظرف قياسي كبير جدا، بفضل السياسة الحكيمة للسيد فخامة رئيس الجمهورية، وتحت متابعته الدائمة من خلال الزيارات وجلسات الاستماع التي كانت الدافع الأساسي لبلوغ النتائج المحققة.

سيدي الرئيس، يجب السهر بصفة فعلية للحفاظ على هذه الإنجازات العظيمة من حيث الحماية والصيانة الدائمة لتبقى مفخرة للجزائر.

سيدي الرئيس، إن الدولة أنفقت أموالا باهظة في القطاع الفلاحي، حيث تحسن الإنتاج في بعض الزراعات، وتطورت عوامل ووسائل حماية البيئة من التدهور، وكذلك حماية الأراضي الفلاحية من التصحر، وعليه فعلى الحكومة أن تستعجل بوضع خطط واضحة لمكافحة التصحر في الجزائر.

سيدي الرئيس، إن إنجاز الطرق السريعة والمزدوجة، وخطوط السكة الحديدية، تعطي دفعا قويا للاقتصاد الوطني والتنمية؛ على الخصوص في الهضاب العليا التي لازالت تعاني من العزلة.

سيدي الرئيس، في الأخير، أعبر بكل صدق وإخلاص عن الدعم الكامل للسيد فخامة رئيس الجمهورية من أجل مواصلة المسيرة وذلك بانتخابه لعهدة جديدة .وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوخلخال. بذلك نكون قد مكّنا كل من رغب في التدخل من أخذ الكلمة وطرح الأسئلة والانشغالات أو تقديم المقترحات للسيد الوزير الأول، ومن خلاله للوزراء المعنيين بالقطاعات المختلفة.

كما أسلفنا الذكر بالأمس، سوف نستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا لنستمع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 25 ذو الحجة 1429
الموافق 23 ديسمبر 2008 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين زوالاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

سيرا على الطريقة التي اعتمدناها من البداية وبعدما أنهينا المناقشات العامة التي شارك فيها الزميلات والزملاء، ننتقل الآن إلى سماع تدخلات المجموعات البرلمانية والمتدخل الأول سيكون رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، السيد محمد الحافظ بوزقاق، الكلمة لك.

السيد محمد الحافظ بوزقاق (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم): شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول المحترم،

معالي السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

غداة الاحتفالات بذكرى مظاهرات 11 ديسمبر وعيد الأضحى المبارك وأداء مناسك الحج، وعشية حلول السنة الميلادية الجديدة 2009، والسنة الهجرية 1430 يطيب لي أصالة عن نفسي ونيابة عن مناضلي ومناضلات حركة مجتمع السلم ويسعدني أن أهنئ إخواني وأخواتي في هذا المجلس وكذا الحكومة والشعب الجزائري قاطبة بهذه المناسبات العطرة وأخص بالتهنئة الحجاج الميامين متمنيا لهم حجا مبرورا وذنبا مغفورا إن شاء الله.

وغداة انتهاء اتفاق التهدئة بين إخواننا الفلسطينيين والكيان الصهيوني الغاصب؛ حيث ازدادت شراسة المحتل على الشعب الفلسطيني ولا سيما بقطاع غزة، واشتد الحصار عليهم وقل النصير والمعين لهم، فإننا نحن في حركة مجتمع السلم نثمن الموقف المبدئي الثابت للجزائر تجاه أشقائنا في فلسطين الحبيبة والقضايا العادلة في العالم، وندعو الحكومة إلي مزيد من الدعم المادي والمعنوي والسياسي للشعب الفلسطيني.

سيدي الرئيس؛

أعتقد أنه من المفيد التنويه بأن المخطط المقدم للنقاش يوائم بين القول والعمل، وبين التنظير والممارسة، إذ إنه يعرض خطة عمل لتنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب على أساسه، والذي لم يبق في الواقع على استكماله سوى قرابة أربعة أشهر، ولذا أبرز هذا المخطط بالأرقام، وبما لا يدع مجالا للشك أو التأويل مدى المجهودات الضخمة والملموسة التي بذلت من قبل الحكومة في تعزيز البنية التحتية للبلاد، وتحديث الهياكل القاعدية للأمة، ومحاولة توفير أسباب الرقي والرفاهية للشعب، والفضل في هذا كله يعود لله سبحانه وتعالى أولا ثم للسياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية، وللأسعار القياسية التي وفرها سوق المحروقات في السنوات السبع الماضية، وكذا للهمة العالية التي أبداها الكثيرون من إطارات

الجزائر، من وزراء وولاة ومنتخبين محليين وغيرهم، فقد شهدنا:

1 – تراجعا قياسيا للمديونية الخارجية وكذا الداخلية بشكل يجعل القرار والفعل السياسيين للبلاد في منأى عن أي ضغط أو مساومة، ويؤمن مستقبل الأجيال القادمة.

2 – زيادة ملموسة ومضطردة لاحتياطات الصرف مما يوفر مناخا ملائما للاستمرار في تنفيذ البرامج المسطرة، بل وتسطير برنامج جديد لاستكمال مسعى السيد رئيس الجمهورية في الوصول إلى تنمية مستدامة، والوصول كذلك إلى حالة من الرفاه الاجتماعي المأمول في الجزائر المنشودة التي كان يحلم بها فضيلة الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله.

3 – إرادة قوية وإصرارا كبيرا على المضي في خيار المصالحة الوطنية، وحقن دماء الجزائريين والعيش في أمن وسلام بين أبناء الجزائر.

4 – العمل على إعادة دور الجزائر المشرق وتعزيز مكانتها في الخارج، ونفي تهمة الإرهاب والعنف عن الإسلام والمسلمين.

5 – تجنيب الجزائر الانعكاسات الخطيرة للأزمة المالية وتداعياتها على الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باستقرار كثير من الدول وصارت تهدد كثيرا من الشركات بالإفلاس وبتسريح العمال، وما مركب الحجار منا ببعيد.

سيدي الرئيس؛

إن ما كنا نعدده من إيجابيات يعود أيضا للمناخ السياسي المستقر الذي وفرته تدابير تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وكذلك المجهودات التي بذلها أبناء الجزائر وبناتها، وسائر الطبقة السياسية؛ لا سيما التحالف الرئاسي القائم، وإن الحركة إذ تثمنه وتنوه بثماره خاصة في إطار السلم والتنمية، فهي تعمل دون هوادة وتدعو شركاءها لكي نرتقي به جميعا إلى مستوى شراكة سياسية حقيقية يعود نفعها بالتأكيد على البلاد والعباد، وذلك بترقية الخطاب السياسي من خدمة الأحزاب إلى خدمة الأوطان.

سيدي الرئيس؛

دعنا نهتبل هذه الفرصة ونستغل هذا المنبر السامي لنثمّن تعهد الحكومة بتوفير الشروط التنظيمية للانتخابات الرئاسية القادمة، وضمان شفافيتها ونزاهتها؛ وهذا من شأنه التشجيع على مشاركة واسعة للشعب، وتمكين هذا الأخير من اختيار حر لرئيسه.

كما نستغل أيضا هذا المنبر – إضافة إلى ما أشرنا له من إيجابيات كبيرة وحصاد وفير – للفت الانتباه لبعض النقائص والسلبيات التي نلح على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار، وأن تتكفل بها التكفل اللازم فيما تبقى من عمر عهدتها:

1 – الاجتهاد أكثر لتعزيز مكانه اللغة العربية واحترامها كلغة وطنية ورسمية خاصة – أقول خاصة – في المحافل الرسمية والتعاملات الإدارية.

2 – إعطاء أهمية أكبر لإصلاح المنظومة التربوية وتوسيع مساحة الثوابت والرموز الوطنية في برامجها، وإشراك أهل الميدان في ذلك.

3 – العمل على كل ما من شأنه الحفاظ على مقومات الإسلام وعقيدته وأخلاقياته؛ ذلك لأن الإسلام هو دين الدولة كما جاء في المادة الأولى للدستور، وأنه الإسمنت المسلح للشعب الجزائري، وكذا الوسيلة التربوية للقضاء على الفساد والانحراف ومظاهر العنف والإرهاب؛ وفي هذا المضمار نثمّن مشروع بناء المسجد الأعظم بالجزائر وندعو إلى الإسراع في إنجازه وإعطاء أهمية أكبر لبناء المساجد والمحافظة عليها.

4 – التصدي بحزم أكبر لظاهرة الرشوة والمحسوبية وتبديد المال العام، وهي الممارسات التي ما فتئت تستشري في أوصال الإدارة، وتطهير مؤسسات الدولة من هذه الآفات، ورد الاعتبار للمسابقات والامتحانات التي صارت نتائجها محل أحاديث الركبان واتهام الخاص والعام.

5 – الضرب بيد من حديد على كل من يعبث بالمال العام، أو ينهب، أو يتسبب في نهب أموال الأمة، وعدم الاكتفاء بالأحكام القضائية؛ بل لا بد من استرجاع الأموال المنهوبة، فهي ملك للشعب

وليست ملكا خاصا يمكن السماح فيه.

6 – الاهتمام الأكبر بقطاعي الفلاحة والسياحة لا سيما في مناطق الجنوب، ودعم الإنتاج فيهما واعتبارهما مصدرا أساسيا واستراتيجيا للنهوض بالاقتصاد الوطني واستقراره.

7 – الإسراع في تكملة إنجاز المشاريع ذات الصلة المباشرة بحياة المواطن؛ خاصة المبرمج منه، كالتزويد بشبكات الماء الصالح للشرب، والكهرباء والغاز، والصرف الصحي وما إلى ذلك.

8 – قمع الغش خاصة في إنجاز المشاريع العمومية الضخمة كالمساكن والطرقات والهياكل الاستشفائية والتعليمية، وإعطاء الأولوية للجودة والكيف بدل العشوائية والكم وذلك باعتماد المقاييس الدولية في المخططات والدراسات والإنجاز.

9 – الإسراع في استكمال القوانين الخاصة لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية، وتسوية مسألة تعديل الأجور بما يتوافق والقدرة المعيشية للمواطن.

10 – إيجاد طريقة ملائمة لاستغلال المحلات المدرجة ضمن مشروع مائة محل لكل بلدية؛ فمعظم هذه المحلات الآن غير مستغلة والكثير منها خرب ونهبت أبوابه.

11 – التكفل الأمثل بالفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعادة بناء الطبقة المتوسطة؛ وذلك بتسقيف أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وكذا زيادة المنح الخاصة بالمعوقين والعجزة وعمال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب والمتقاعدين الذين أجبروا على التقاعد المسبق في إطار تطهير المؤسسات.

12 – بالإضافة إلى الجهود المبذولة ينبغي التفكير في آليات أنجع وأسرع للتقليص من حجم البطالة لدى الشباب وخاصة منهم المتخرجين من الجامعات وربط ذلك كله بحركية اقتصادية واستثمارية واسعة ومندمجة.

13 – تسطير برنامج وطني صارم للقضاء النهائي على الأحياء القصديرية والبناءات الفوضوية؛ وكذا البناءات الهشة، وتحضير ذلك للإعلان عن هدم آخر بيت قصديري – إن شاء الله – بمناسبة الاحتفالات التاريخية بالذكرى الخمسين للاستقلال سنة 2012.

أملي سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، أن تؤخذ هذه الانشغالات والملاحظات بعين الاعتبار من قبل الحكومة.

وكل عام والجزائر والأمة العربية والإسلامية بخير.

شكرا لكم سيدي الرئيس،

شكرا لكم معالي الوزراء،

شكرا لكم زميلاتي زملائي على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس: شكرا للسيد محمد الحافظ على تقديمه لكلمة حركة مجتمع السلم، الكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، السيد ناصر بوداش.

السيد ناصر بوداش (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس المجلس الموقر،

سيدي الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور.

سيدي الوزير الأول،

قد لا تكونون في حاجة إلى معرفة موقف كتلة التجمع الوطني الديمقراطي من المخطط الذي عرضتموه علينا، فأنتم أعلم بأن حزبنا منذ أن تأسس وهو يخوض التجربة تلو الأخرى في التسيير، وهو لذلك أفضل من يعذركم فيما ينتظركم من جهود وتضحيات، ولذلك سنكون دائما في الكفة التي تنوون ترجيحها في إصلاح أحوال البلاد.

سيدي الوزير الأول،

لقد تدخل زملائي من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في عدة مواضيع ونقلوا انشغالات وزودوكم بمقترحات قد تفيد عمل الحكومة، وذلك خدمة للوطن الجزائر، وأنا بدوري ما سأقوم بذلك في مداخلتي.

سيدي الوزير الأول،

إن مخطط العمل المعروض علينا والذي ستواصل به الحكومة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مخطط تطرّق إلى الانشغالات التي تهم المواطن، وأعطى كل القطاعات أهمية كبيرة، ولا يسعنا هنا سوى شدّ الانتباه إلى النظرة المستقبلية التي حملها مخططكم والمتعلقة خاصة بقطاعات العدالة والإدارة المحلية، وكذا تطوير مصالح الرقابة، وفي هذا الصدد، في هذا الموضوع بالذات نلمس جدية إرادتكم في مواجهة كل الآفات الاجتماعية.

سيدي الوزير الأول،

نعم لقد أنجزت الجزائر الكثير والكثير، طرقات، سدود، سكنات، مستشفيات، منشآت تربوية، ثقافية والكثير من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية الأخرى عبر التراب الوطني، وهذا في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي والقضاء على الاختلالات والتأخر في النمو في الكثير من مناطق البلاد، ولن ننسى كذلك كل الإجراءات لتحسين الأوضاع الاجتماعية برفع المبالغ المالية التي تخصص سنويا في ميزانية الدولة.

والجميع يعرف كل المجهودات التنموية المبذولة من طرف الدولة ويستطيع أن يراها كل من يريد أن يراها، ومن الضروري أن نلفت انتباهكم، سيدي الوزير الأول، إلى بعض الجوانب التي تؤثر سلبا على حياة المواطن، والتي تحتاج إلى بعض الإجراءات التنظيمية والمزيد من الفعالية في العمل والرقابة للقضاء على بعض الآفات والممارسات التي تتسبب في هذه النقائص.

أولا: إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تتابع باهتمام كبير تعميق الإصلاحات لتفعيل مهام الإدارة المركزية والمحلية لتعزيز دور الدولة في السهر على احترام قوانين الجمهورية من طرف الجميع والحفاظ على حقوق كل الناس وضمان كل الشفافية في المعاملات بين الإدارة والمواطن وبين المؤسسات الاقتصادية والمواطنين.

ثانيا: إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تحث حكومتنا على الإسراع في تطبيق كل الإجراءات لعصرنة الإدارة والمؤسسات الاقتصادية للمزيد من النجاعة والتحكم في نشاطاتها وخدماتها.

ثالثا: لا يفوتنا أيضا شدّ الانتباه إلى أهمية تعزيز دور الدولة في ضبط الشؤون الاقتصادية ورقابة أسواقنا (سوق المال والصرف، سوق البضائع، سوق العمل... إلخ) وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية المتعاملين الاقتصاديين النزهاء والمستهلك.

رابعا: نلحّ بالقيام بإصلاحات فعالة في تحسين تسيير الجماعات المحلية وتحديد مهامها ومسؤولياتها، وفي هذا المجال نثمن نظرتكم المستقبلية المتعلقة بتعديل قانون الولاية والبلدية، لتوضيح دقيق للمسؤوليات بين المجالس المنتخبة والإدارة المحلية، لكي نعطي للتنمية المحلية وتسيير شؤون المواطنين الإطار الملائم والإمكانيات لتحسين فعالية السياسات العمومية والخدمات الاجتماعية والإجراءات التضامنية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

نسجل أنه في بعض البلديات وعبر الأحياء والمداشر والقرى وانطلاقا من العاصمة إلى أصغر مجمع سكني، المواطنون في حاجة إلى تحسين بعض الخدمات البسيطة وغير المكلفة، والتي لها تأثير معنوي على الفرد.

نعم، سيدي الوزير الأول، المواطن الجزائري ينتظر فقط أن يُستقبل بطريقة لائقة عندما يأتي إلى مصالح الإدارة لطلب حقوقه أو أي خدمة مشروعة تُمنح من طرف الدولة، المواطن في حاجة إلى تكفل جيّد داخل المستشفى، المواطن يطلب فقط من مصالح الدولة والجماعات المحلية أن تدعّم الإطار العام للحياة اليومية الذي يوفر مناخ وجو الحياة لترقية أفراد مجتمعنا بصفة حسنة.

من اللازم تفعيل الإجراءات وتوفير الإمكانات لكي تستغل كل المنشآت الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية أحسن الاستغلال لفائدة المواطن عبر كل البلديات وكل الأحياء.

سيدي الوزير الأول،

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تحثّ على متابعة الإصلاحات للمزيد من الفعالية في الوساطة المالية والمصرفية لدعم الاستثمار الاقتصادي المنتج، وترقية الإنتاج الوطني ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والمنتوج الجزائري.

نريد من الطاقم الحكومي كذلك تحديد وتطبيق إجراءات تحفيزية وتشجيعية لفائدة النخبة الوطنية، وكل الطّاقات البشرية المؤهلة ذات الكفاءات العالية لترقية النشاطات الوطنية إلى أعلى المستويات لرفع تحديات العولمة والتطور العلمي السريع والتقدم التكنولوجي.

نعم سيدي الوزير الأول، إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تلحّ على ضرورة التكفل بالموارد البشرية بتحسين فعالية السياسات العمومية في مجالات التربية الوطنية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.

سيدي الوزير الأول،

إن مستقبل الجزائر سيُصنع من طرف رجال ونساء لهم كفاءات عالية ومهارات قادرة على تحمل المسؤولية لأن الثروة الوطنية ليست التراكم النقدي الذي تجمعه عائدات البترول وإيرادات الضريبة وإنما هو مجموع الطاقات الحية والمتجددة في أوساط المجتمع وأجهزة الدولة والأسلوب الذي تُنظم به العلاقات بينهما لضمان البقاء للجميع.

نعم مسؤوليتنا اليوم تتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضمان استقرار البلاد، ولا يجب أن ننسى أن الجزائر جزائر كل الأجيال.

لا يحق الاستغلال العشوائي للثروات الطبيعية للبلاد، فخيرات البلاد وثرواتها ليست ملكا لجيل واحد، ولا مخصصة لمهمة وفترة محددة، فتصوروا لو أننا اعتقدنا أننا فعلا في بحبوحة مالية كما كان يظن البعض، فكيف سيكون مصيرنا في ظل انهيار أسعار المحروقات؟ وهنا تنوّه كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بالقرارات الحكيمة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية، والتي جنبتنا أزمة اقتصادية قد لا تُحمد عقباها.

سيدي الوزير الأول،

رغم إدراكنا جميعا ومنذ زمن أنه يجب علينا إيجاد بدائل أخرى غير النفط لبناء اقتصاد قوي ودائم، إلا أن هذه الفكرة لم تجسد بعد، فأين الخلل؟

رغم المبالغ الضخمة التي رُصدت لقطاعات أخرى كقطاع الفلاحة والذي استهلك مبالغ خيالية، إلا أنه كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية كلما ازدادت فاتورة الاستيراد.

– الصيد البحري: رُصدت له أيضا مبالغ مالية، لكنه لم يعط النتائج المرجوة، ويجب الاهتمام بهذا القطاع.

– السياحة: التي تعتبر أيضا قطاعا يساهم في الدخل القومي خاصة بعد أن استرجعت الجزائر عافيتها بفضل المصالحة الوطنية، إلا أن تسويق هذه البضاعة في الخارج من طرف الجهات المعنية يبقى ضعيفا رغم الإمكانات المتوفرة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي مصممة ومؤمنة بالنجاح، فيجب أن تتظافر جهود الجميع وعلى كل المستويات، وأن يشعر كل واحد أنه معني مباشرة وأن ثمار النجاح الجميع ويؤمن الكل أنه لا وطن لنا غير الجزائر، ولا بديل لنا إلا سواعدنا، وأن الثروة الوحيدة هي العمل، وبفضل الجميع فإن الجزائر ستتقدم لا محالة نحو المكانة التي تليق بها بين الأمم، شكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش، الذي قدم تدخل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ننتقل الآن إلى السيدة زهية بن عروس، لتتلو على مسامعنا كلمة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

السيدة زهية بن عروس (ممثلة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

السيد الوزير الأول المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر؛

الزملاء والزميلات السابقين من مهنة الصحافة؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أودّ بداية باسم مجموعة الثلث الرئاسي التي أتشرف بتمثيلها والناطقة باسمها أود أن أهنئ السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته على الثقة التي وضعت فيهم مجددا من قبل فخامة رئيس الجمهورية مع التمني لهم جميعا بالتوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني ونحن نعيش أجواء عيد الأضحى المبارك أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي وزميلاتي في الثلث الرئاسي بأحرّ التهاني سائلة العلي القدير أن يعيده على شعبنا والأمة الإسلامية والعربية قاطبة باليمن والخير والبركات،

مع التهاني القلبية الخالصة لكل حجاجنا الميامين الذين أدوا مناسك الحج من بينهم وزيرنا للداخلية ورئيس كتلتنا السيد عمار المهدي متمنين لهم جميعا حجا مبرورا، وذنبا مغفورا وسعيا مشكورا إن شاء الله.

كما يتسنى لنا ونحن على مقربة من حلول السنة الميلادية الجديدة أن نتقدّم للشعب الجزائري بأسره بتهانينا وأمنياتنا بالخير والصحة والسعادة، وأن تكون سنة 2009 سنة ازدهار وتحوّل كبير في ظل الاستقرار والأمن والرفاه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن أعضاء الثلث الرئاسي وهم يستمعون إلى عرض السيد الوزير الأول المحترم بشأن مخطط العمل للفترة الزمنية المتبقية من البرنامج الخماسي للسيد فخامة رئيس الجمهورية، يقفون ملتئمين ومتأملين في سجل الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى عشريتين كاملتين أي منذ 1999 إلى يومنا هذا وهي إنجازات لا يمكن إنكارها بل تفرض على القاصي والداني والمحب والمضاد، التوقف عندها إن لم نقل الانبهار بها والإشهاد لها.

إننا ومن خلال معايشتنا ومسايرتنا لمسار التنمية الشاملة نسجل القفزة النوعية في شتى مناحي الحياة سواء كانت أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

وفي مجال الاستثمارات الوطنية فإننا نثمن عاليا التوجيهات التي ما فتئ رئيس الجمهورية يسديها إلى السلطات التنفيذية بشأن ضرورة التوجه نحو اقتصاد منتج وذلك بالعودة إلى الصناعة القادرة على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل دائمة من جهة تساهم دون ريب بوتيرة قوية في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتكون الضمانة الأساسية لفترة ما بعد البترول من جهة أخرى، وما يقال عن القطاع الصناعي يقال أيضا عن القطاع الفلاحي الذي يجب أن تعطى له الأهمية أكثر لما له من انعكاسات جد إيجابية على اقتصادنا الوطني كالتحرر من التبعية الغذائية والتقليل من ضخامة الواردات في هذا المجال.

إن ما عرفته بلادنا من رقي وتطور يندرج في رؤى وتصور واضح لرئيس الجمهورية الذي آلى على نفسه منذ توليه مقاليد الدولة أن يعمل على إخماد نار الفتنة وإحلال السلم في ربوع وطننا وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية في المحافل الدولية وهو ما تحقق بالفعل، إضافة إلى إرساء قواعد متماسكة وقوية لإقلاع اقتصاد متكامل وهي الحقيقة التي أفرزتها الورشات الكبرى لإصلاح هياكل الدولة كالمنظومة التربوية والمنظومة القضائية، وصولا إلى إصلاح العديد من المؤسسات وإضفاء أساليب التسيير الشفاف والصرامة في تطبيق القوانين، والعمل بدون هوادة من أجل تجسيد دولة الحق والقانون التي يصبو إليها المجتمع الجزائري.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

وتحقيقا لمنظومة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وتاريخية متكاملة بادر فخامة الرئيس إلى التعديل الجزئي للدستور حمى من خلال المواد المعدلة رموز الدولة الجزائرية وثورتها المقدسة ووضع خطا أحمر لعدم المساس بها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة التي نثمنها ونشيد بها، فإن المسيرة التنموية رافقتها بعض الاختلالات تعود إلى بعض الذهنيات التي لا تزال عالقة ببعض أعوان الدولة في المرافق العمومية.

إننا نشاطر ونؤازر بقوة حرص رئيس الجمهورية على تفعيل المصالحة الوطنية التي نعتبرها حجر الزاوية من أجل بناء مجتمع متماسك ومتآزر ومتلاحم يرنو ويطمح إلى مستقبل زاهر، تكتنفه الروح الوطنية العالية وتسوده التعددية السياسية في ظل الديمقراطية ومن ثم مواكبته ومسايرته لما يعرفه عالم اليوم.

وبشأن الأزمة المالية العالمية التي نحمد الله على أنها لم تؤثر على اقتصادنا في الوقت الراهن ومنظومة ماليتنا بفضل تبصّر وحكمة فخامة رئيس الجمهورية الذي دعا يوما إلى الحيطة والحذر واتخذ ما من شأنه المحافظة على سيرورة الدولة والسيادة الوطنية، من هذا المنطلق فإننا ندعو بقوة كل السلطات العمومية من أجل اتخاذ تدابير وقائية تحافظ على الوضع المالي الحالي لبلادنا.

ومن هذا المنظور نناشد كل المسؤولين على المنظومة المصرفية التطبيق بصرامة ما يتعلق بالنفقات العمومية والعمل على ترشيدها في جميع المجالات، الأمر الذي يساعد على الإقلاع النهائي عن التبذير والتلاعب بالأموال العمومية.

وفي هذا المقام ندعو بقوة من أجل حماية المال العام تطبيق إجراءات الرقابة القبلية والبعدية لكل مشروع تنموي خاصة على مستوى القطاعات العمومية.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة؛

إن المرحلة الراهنة – ونحن مقبلون على استحقاقات وطنية جد هامة – تقتضي منا وبكل موضوعية ومسؤولية دعوة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الترشح لعهدة ثالثة استكمالا لبرنامجه وتنفيذا لتصوره الواضح في مجال بناء الدولة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

وفي الختام – سيدي الرئيس، السيدات والسادة – فإن أعضاء الثلث الرئاسي لمجلس الأمة إيمانا منهم برهانات المرحلة القادمة وتحدياتها مقتنعون أن بلادنا ستكون مرة أخرى على موعد مع التاريخ، وسيحقق شعبنا بما لا يدع مجالا للشك قفزة نوعية جديدة في معركته من أجل المحافظة على مكتسبات الحركة الوطنية وثورة نوفمبر المجيدة بفضل التطور والديمقراطية والعصرنة والرقي.

ومن أجل كل هذه الاعتبارات فإن أعضاء الثلث الرئاسي يساندون بقوة الحكومة في مخطط عملها هذا من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية وكل المساعي التي سيباشرها السيد عبد العزيز بوتفليقة كرئيس حالي وكمرشح كما يتمنون وكرئيس منتخب كما يأملون في عهدة ثالثة إن شاء الله.

عاشت الجزائر مستقرة آمنة، المجد لشعبنا والخلود لشهدائنا الأبرار.

وقبل أن أختم كلمتي سيدي الرئيس، السيدات والسادة؛ أستسمحكم – وهذا يلزمني شخصيا – باعتباري واحدة من السيدات في الثلث الرئاسي وفي مجلس الأمة أن أنوّه بالمبادرة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية الخاصة بالتعديل الدستوري الجزئي الأخير، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، فكما ترون المنتخبات من النساء في المجالس المنتخبة، المحلية والوطنية، قلائل جدا، نحن في مجلس الأمة، خمس نساء، لكن العبرة ليست بالعدد، نحن قلة لكن مفعولنا – إن شاء الله – سيكون كبيرا في المجتمع خاصة في الأيام

والأشهر والسنوات القادمة.

بالفعل الكرة الآن عند قادة الأحزاب السياسية والطبقة السياسية ككل في أن تكمل هذا المشوار المتبقي في تشجيع تبوء المرأة الجزائرية القادرة على تحمل كل المسؤولية وخاصة على مستوى المجالس المنتخبة ترقية للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.

وتحية باسمي الخاص وأقولها تحية جزائرية من امرأة جزائرية، تحية خاصة لكل الإنجازات التي تحققت خلال عشرية من الزمن من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وتكملة ومباركة للعهدة الثالثة **(زغرودة).**

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس التي تلت كلمة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي ولكني أعتبر أن تدخلها الأخير هو تدخل شخصي جاء من خارج قائمة المتدخلين، فطبعا شكرا لك على الكلمة التي ألقيتها باسم المجموعة وباسمك شخصيا وعلى زغرودتك الأخيرة خاصة.

ننتقل الآن إلى سماع كلمة ممثل جبهة التحرير الوطني، السيد أحمد حنوفة ليتلو على مسامعنا كلمة المجموعة.

السيد أحمد حنوفة (ممثل المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الصحافيين،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهنئ السيد معالي الوزير الأول على الثقة التي جددت فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكذا السادة أعضاء الحكومة.

ولا يفوتني كذلك أن أثني على المجهودات الجبارة التي قام بها معالي رئيس الحكومة الأسبق السيد الفاضل والمحترم عبد العزيز بلخادم بدفع عجلة التنمية التي تدخل في تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

يأتي انعقاد دورتنا تزامنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري ألا وهي:

– أقول لحجاجنا الميامين: حج مبرور،

– ذكرى أول نوفمبر 1954 وذكرى 11 ديسمبر 1960.

هذان الحدثان الأخيران سمحا للشعب الجزائري باسترجاع سيادته بفضل التضحيات التي دفعها من أجل الوطن وهنا نقف وقفة إجلال وإكبار لنترحم على شهدائنا الأبرار وشهداء الواجب ونتمنى دوام الصحة والعافية للمجاهدين الذين لا زالوا على قيد الحياة.

ونحيّي قوات الأمن بمختلف أسلاكها كما نحيّي أعضاء البرلمان على المصادقة على التعديل الجزئي للدستور المقترح من طرف فخامة رئيس الجمهورية.

نظرا لتحليهم بروح المسؤولية وتفهمهم للتحديات والرهانات المستقبلية.

هذا التعديل الذي جاء ليكرس السيادة الشعبية ويؤكد على دور المرأة في تسيير شؤون الدولة، وحماية رموز الثورة.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

لدى استماعنا إلى السيد الوزير الأول وتصفحنا لمخطط الحكومة لتطبيق ومواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية الانتخابات الرئاسية المقبلة وهذا في ظل توفير كل الشروط التنظيمية واحترام الديمقراطية التعددية ضمن شروط الشفافية لضمان الاختيار الحر للشعب السيد، ومن هنا لاحظنا بأنه تم ضبطه وفق استراتيجية محكمة وتخطيط عالي الهمة مستوفي كل التوازنات الاقتصادية أخذا بعين الاعتبار كل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم حاليا والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية ويعتبر في نظرنا تحديا كبيرا يستوجب تضافر جهود الجميع

ولا مناص من الوصول ما دامت القيادة الراشدة والسياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال المستجدات العالمية المتمثلة في الأزمة المالية والتي لا محالة يكون لها وقع سلبي على الاقتصاد الجزائري كسائر دول العالم متمثلا في تراجع مداخيل الجزائر بسبب تدني أسعار النفط، ونظرا للظروف الصعبة التي تعيشها مختلف الأسواق المالية العالمية نرتئي إعادة النظر في تقديرات الحكومة التي أدرجت في مشروع قانون المالية لسنة 2009 والتي بنيت على السعر المرجعي لبرميل البترول المحدد بـ 37 دولارا ومن هنا لا بد من استعمال الصرامة وسياسة التقشف في إطار التسيير العقلاني والسليم للموارد العمومية ومحاربة التبذير وبدون اللجوء إلى الاحتياط، لا بد من عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية انطلاقا من الواقع، إن الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسعار البترول التي تؤثر على الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي والجزائر خاصة، فإن البرنامج التنموي للسنوات القادمة يجب أن ينصب على ما يلي:

1 – استكمال ترسيخ الحكم الراشد في إطار دولة الحق والقانون.

2 – بناء اقتصاد وسوق منتج وتنافسي.

3 – ترقية الاستثمار المحلي المنتج والمتنوع ومشاركة مستثمرين أجانب.

الأمر الذي يوفر للخزينة العمومية على هامش أمني من أي اهتزاز.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إن القرار الشجاع الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية بالدفع المسبق لديوننا الخارجية والتخلص من المديونية والتبعية جعلنا في مأمن من مخلفات هذه الأزمة وهذا بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة وقد عايشنا ما وقع في السنوات الماضية ودفع بالدولة آنذاك إلى الاستدانة مما جعل بلادنا في وضعية غير مريحة وكذلك تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية واعتمدها الشعب السيد بكثافة والتي أخمدت نار الفتنة ووفرت الجو المناسب للإقلاع من جديد بمخططات تنموية شاملة وهادفة إلى الانتقال من سياسة الاكتفاء إلى الاستثمار والتطوير ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المشاريع التنموية التي تشهدها البلاد في شتى المجالات.

قطاع المنشآت القاعدية يكتسي أهمية بالغة وما سخر له من إمكانيات وما أنجز دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس فنذكر على سبيل المثال الطريق السيار شرق–غرب وهو مشروع القرن الذي أنجز منه الشطر الأكبر وكذا إعادة تأهيل الطرق الوطنية والولائية والبلدية عبر التراب الوطني ولا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة تدارك التأخر الحاصل في إنجاز ورشات المشاريع المفتوحة مثل مترو الأنفاق وإنجاز وتحديث شبكة السكك الحديدية التي تظل فرعا استراتيجيا في توسيع الشبكة بشكل حقيقي وتحديثها حتى نضمن نقلة نوعية في جميع المجالات وكذلك إنجاز مشروع لتحديث وتغطية النقل الجوي الداخلي والخارجي وهذا بتعزيز أسطول الخطوط الجوية الجزائرية.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

صحيح أن قطاع الفلاحة عرف ظروفا صعبة عند انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في السنوات الماضية إلا أنه رغم هذا سجل معدل نمو سنوي معتبر به وسجل اتساعا في المساحات الفلاحية الصالحة بمئات الآلاف الهكتارات وتوسعا معتبرا للمساحات الغابية وغرس الأشجار المثمرة وعملية تأهيل المستثمرات الفلاحية إضافة إلى توفير وتطوير تقنيات الري.

إن القطاع الفلاحي يعتبر من الأولويات لأنه يمثل

المحور الرئيسي والعمود الفقري الذي تتهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدماتية، فالتنظيم والتحويل والدعم يستدعي المزيد من المساعدة من خلال الإعفاءات وإجراءات التخفيض الجبائي على الأسمدة والبذور ومواد الصحة النباتية ومنح قروض موسمية بدون فوائد وتحفيز لجلب المستثمرين في مجال التحويلات الفلاحية لضمان المنتوج واستقرار الأسعار، إن التشريع في الميدان العقاري الفلاحي يشكل إحدى ميادين لضمان الشروط المثلى للاستثمار على المدى البعيد وهذا بتقنين العقار الفلاحي في أقرب وقت مع قانون المستثمرات وهذا لخلق الأجواء المحفزة والمطمئنة للعمال الفلاحين وضمان الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية وتخفيف فاتورة الاستيراد.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إن مجهودات الدولة المبذولة في قطاع الصحة العمومية لا تكاد تحصى بالنظر للإنجازات المختلفة عبر التراب الوطني في كل التخصصات مع دعم القطاع بالعامل البشري المؤهل من الأطباء واختصاصيين والتجهيزات الضرورية والمرافق الصحية إلا أننا نطلب بإعادة تأهيل وتعزيز المنشآت الصحية الجوارية إلى جانب تطوير الصحة الوقائية، ودعم الخدمات الاستعجالية الطبية والجراحية والمتخصصة، وتحسين خدمات الصحة العمومية وتشجيع الإنتاج المحلي للأدوية، وإلزامية الاستثمار محليا، للموزعين الأجانب وتشديد المراقبة على الأدوية المستوردة باحترام معايير المنظمة العالمية للصحة حتى نضمن الدواء الصحيح وهو العلاج الصحيح.

وبإشارة نسجل بكل ارتياح على المجهودات الجبارة في إطار محاربة الأمراض المتنقلة عبر مختلف الطرق وخاصة المياه وهذا دليل على توفير وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب الذي يعد تحديا أساسيا.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إن المجهودات التي تبذل في حقل التربية وما شهده من إصلاحات جذرية وعميقة في منظومتها والإنجازات للمؤسسات التربوية عبر التراب الوطني في مختلف الأطوار وهذا لضمان وتحسين التمدرس متزامنة مع سياسة الإصلاحات المنتهجة في التعليم العالي وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية تشهد تحولا عميقا على كل الأصعدة وهذا لتحقيق آمال أمتنا في التحصيل العلمي مرتكزا على توافق التخصصات واحتياجات المجتمع في مختلف المجالات والتكفل بما يفوق 12 مليون تلميذ ومتكون وطالب، وهذا لخير شاهد على الأهمية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية للعلم والمعرفة.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إن الضغط على العرض في ميدان السكن مازال متصاعدا، ولهذا فإننا نوليه عناية خاصة ضمن مفهومنا للسياسات العامة ونحن على قناعة بضرورة دعم وإنجاز السكن التساهمي لتطويق الأزمة التي يعرفها السكن فيما يخص الفئات الاجتماعية المحرومة وكذا إيجاد صيغ وآليات دعم متنوعة للغاية خاصة بالفئات المتوسطة.

كما نثمن خطة الحكومة في تخفيض نسبة الفوائد على القروض وكذا التدابير الخاصة بالإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تمليك السكنات الاجتماعية بمختلف أنماطها، وتجدر بنا الإشارة إلى المجهودات التي تبذلها الدولة من خلال دعمها للسكن وما أنجز من مشروع لمليون سكن فهو تحدي أكبر وما رافقه من تحديث لشبكة التطهير الصحي وتوصيل المياه الصالحة للشرب، ضف إلي ذلك إعادة التأهيل الحضري مما أعطى الصورة الحقيقية لمدننا وقرانا.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الإصلاحات

المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكره لكن هذا لا يغني عن صعوبة وتردي الوضعية المعيشية لشبابنا الذي لا يزال يعاني من البطالة رغم آليات التشغيل المنصبة مما ولد عنده ظاهرة الهجرة المغامرة فلا بد من حشد الهمم وتضافر الجهود واستغلال كل الطاقات لدعم الاستثمار سواء كان صناعي أو فلاحي والذي سيمكن من تحسين الوضعية الحياتية للشباب اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

وتجدر الإشارة إلى ما أنجز من هياكل والمتمثلة في المركبات الرياضية والملاعب الجوارية والمسابح والفضاءات العلمية والترفيهية والثقافية ونفتخر بالأدوار التي تقوم بها في تربية النشىء وصقل المواهب في الإبداع والتوجيه السليم.

ندعو إلى مواصلة مختلف الخطوات الرامية إلى التكفل بعناصر هوية الشعب بأبعادها الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية وندعو إلى تفعيل وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل بها حتى تأخذ للغة لوطنية والرسمية مكانتها الطبيعية في مختلف دواليب الدولة.

ومن هذا المنبر نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن موقفنا على الساحتين العربية والدولية: إننا نستنكر بشدة الحصار الجائر والقصف الوحشي الذي تتعرض له غزة في شكل حرب إبادة الشعب الفلسطيني وندعو كل الفصائل الفلسطينية إلى تجاوز الخلافات ورص الصفوف لمواجهة الاحتلال الصهيوني وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، ندين بشدة الحملة الشرسة التي شنها بعض الأطراف من أشقائنا المغاربة ضد الأخ عبد العزيز بلخادم، الأمين العام للحزب، ونؤكد موقفنا الثابت لحزب جبهة التحرير الوطني من القضية الصحراوية، ونعتبر أن الحل الوحيد والأمثل هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

ونجدد موقفنا الداعم للشعب العراقي الشقيق في الحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية والتربية وإنهاء الاحتلال.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

وأخيرا في اعتقادنا أن المخطط المعروض علينا طموح إلى درجة تمكننا أن نضمن قفزة نوعية عملاقة قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار سياسة مستدامة.

هذا كله ينبئ بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار ونتمنى توفير كل الوسائل والآليات لتنفيذ هذا المخطط الهادف ونشكركم على حسن الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد حنوفة الذي تلاَ على مسامعنا الكلمة التي أعدتها بالمناسبة المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني؛ بذلك نكون قد استمعنا إلى كل المسجلين في قائمة المتدخلين في هذا النقاش العام الذي فتحناه بالأمس واليوم؛ استمعنا فيه لمختلف وجهات النظر، للأعضاء والعائلات السياسية وبذلك نكون قد أنهينا الجزء الأول من هذا النقاش وغدا إن شاء الله سوف نستمع إلى ردود السيد الوزير الأول حول مختلف الأسئلة، طبعا الجلسة ستكون على الساعة العاشرة صباحا، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين مساءً

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 26 ذو الحجة 1429
الموافق 24 ديسمبر 2008

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، الوزير الأوّل والطاقم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد ثلاثة أيام من النقاش وبعد تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس حول مخطط عمل الحكومة؛ طبعا وبعد سماعنا لتدخلات المجموعات البرلمانية؛ جاء الآن دور السيد الوزير الأول ليرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة؛ مرة أخرى مرحبا بالسيد الوزير الأول وبأعضاء الحكومة، الكلمة لكم السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأوّل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة،

صباح الخير عليكم.

بداية، باسم الحكومة وباسمي الخاص، أود أن أتوجه إلى أعضاء مجلسكم الموقر بجزيل الشكر على التدخلات المتعددة وعلى الملاحظات والنصائح والأسئلة التي جئتم بها وأستسمحكم جميعا أن أخصص بشكري الخاص السيدة زهرة ظريف بيطاط على آرائها القيمة وعلى تشجيعها الذي أعطيه قيمة خاصة، شكراً لك سيدتي؛ بدوري الآن أحاول الرد، بطبيعة الحال .في البداية أود أن أقول لكل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إن جميع الملاحظات وجميع الأسئلة والتعاليق دونت من طرف زملائي وزميلاتي أعضاء الحكومة ومساعدينا الموجودين معنا .

وسنتكفل بها نقطة بنقطة ومن ثم أستسمحكم بألا أتطرق إلى كل القضايا ولو سعيت إلى ذلك لقضينا النهار كله سويا، سيكون ردي مكونا من جزءين، الجزء الأول خاص ببعض القضايا والجزء الثاني لبعض الملاحظات. ففيما يتعلق بالقضايا، سأبدأ بالأسئلة التي طرحت حول الجنوب، لكي أتوجه إلى إخواني أعضاء مجلس الأمة، بكل احترام، لكن في نفس الوقت بالنفي القاطع، إلى كل ما يرمي إلى بث صورة أن الدولة تقلص المسؤولية التي يجب أن تتحمّلها تجاه الجنوب، لقد قلت هذا في المجلس الشعبي الوطني و أكرره في مجلس الأمة نفسه وأقوله، ليس جدالا لأصحاب هذه التعاليق، لكن من باب المسؤولية، كوننا نقول إننا نعاني في الجنوب متاعب، نعم، في الجنوب عندنا بطالة مثلما هي موجودة في الشمال، في الجنوب عندنا بيروقراطية مثلما هي موجودة في الشمال، في الجنوب عندنا بعض التصرفات الخارقة للقانون من طرف مختلف مصالح الدولة مثلما عندنا في الشمال لكن أعطي مثالا بسيطا متعلقا بولاية إيليزي، الكل يعرف هذه الولاية العزيزة من التراب الوطني لا يصل عدد سكانها مائة ألف نسمة، ولاية إيليزي، على سبيل المثال، في البرنامج الخماسي الخاص بولايات الجنوب، تحصلت على 9000 سكن ولا يمكن أن نقول إن هناك إجحافا، هناك ضرورة لبذل جهد إضافي، نعم، الجزائر تحتاج إلى خماسيات

وخماسيات وعشريات وعشريات لكي تُبنى وتصل إلى مستوى طموح الجزائريين والجزائريات، هذا صحيح.

كذلك أريد أن أنفي نفيا قاطعا أي قول يزعم أن حقول النفط فيها نشاط بدون رقابة ومن ثم نشاط يؤدي إلى بعض العمران .للجزائر قوانين، قوانين خاصة بالمحروقات وقوانين خاصة بالبيئة والدولة تسهر على ذلك، والأمر المطروح حول هذا الموضوع سيكون حوله تحقيق لتأكيد هذا القول وسيأتي جواب مكتوب إلى الأخ الكريم الذي طرح السؤال.

سآخذ، كذلك، مثال ولاية ورقلة، التي أحيي سكانها، من باب التكفل بالمشاكل أو عدم التكفل بالمشاكل، وهنا كما حدث وذكرت في المجلس الوطني الشعبي، سأقدم بعض الأرقام الخاصة بالبرامج التنموية للبلديات والبرامج القطاعية للتنمية، ما معنى ذلك؟ في ولاية ورقلة على سبيل المثال، القضية المتعلقة بصعود المياه مشروع كبير، غير مدرجة في هذا الحساب ومشاريع أخرى من هذا النوع، فولاية ورقلة، ما بين 2005 و2008 برامج تنموية بلدية زائد برامج قطاعية للتنمية تكون قد تحصلت على 47 مليار دينار، كافي؟ قليل؟ لن يكون الأمر كافيا أبداً، لم يُصرف منها إلا 20 مليار دينار وإلى حد الآن باقي في الحساب 27 مليار دينار لم تصرف بعد، وستأتيها 16 مليار دينار على أساس ميزانية.2009

هل نحتاج إذن إلى تفعيل أكثر في وتيرة النشاط الميداني؟ نعم، وهذا واقع حاصل، من غرب البلاد إلى شرق البلاد ومن شمالها إلى جنوبها. هناك مبررات منطقية هي حجم بعض البرامج الخماسية لهذه المرحلة، الخماسي الوطني، خماسي الهضاب وخماسي الجنوب جعل آليات الإنجاز غير كافية .

الإخوة يعرفون، على سبيل المثال، أنه في تمنراست استلزم بناء الطريق إحضار شركة أجنبية، من البرتغال، لم يسعنا الوقت، هذا واقع، غير أن هذا الوضع لا يبرر عدم التحفيز والتشجيع والمبادرة محليا لأن هذا البرنامج قامت به الدولة في الواقع لماذا ؟ قامت به لتحقيق هدفين :الهدف الأول هو إعمار البلاد وتلبية حاجيات المواطنين، سكنات ومدارس وطرق إلى آخره، والهدف الثاني هو توفير برنامج نشاط للمقاولين لأن أفضل مساعدة يمكن تقديمها إلى أي متعامل لا تنحصر في تقليص الضرائب فقط أو تقديم القرض بل توفير برامج نشاط .

مع الأسف، وتيرة إخواننا وأهلينا من المقاولين، في كل التراب الوطني، ما تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد، إن شاء الله.

موضوع آخر في الجنوب وهو الأخير وهي أمثلة فقط متعلقة بقضية المياه في ولاية تيندوف، ونحيِّي أبناء وطننا في الجزائر في ذلك المكان البعيد عن العاصمة والغالي علينا .

قيل البارحة، في تدخل، إن هناك نقصا في المياه وطُلب التكفل بهذه المشكلة، بعد التأكيد مع المصالح المختصة، يمكنني أن أؤكد لكم بأن بلدية تيندوف وبلدية أم لعسل؛ ولاية تيندوف فيها بلديتان، عندهما تغطية كافية فيما يخص مياه الشرب، وأضيف إلى ذلك، المجمع السكاني لحاسي خبي، سيستلم مشروعه في نهاية هذا الشهر، وإخواننا في تيندوف في حاجة إلى المزيد من الإعمار، كالمياه والفلاحة والسكن وغيرها لكن أردت أن أطمئن حول قضية تزويد سكان ولاية تيندوف بالمياه الصالحة للشرب .هناك كذلك سؤال حول الجالية الوطنية بالخارج وما تقوم به الدولة تجاه هذه الشريحة من شعبنا وخاصة تجاه القدرة أو الكفاءات الوطنية الموجودة بالخارج.

أولاً، أغتنم منبركم الموقر هذا، للتوجه باسم الحكومة، بالتحية والتقدير لأبناء وبنات الجالية الجزائرية بالخارج، وهم مواطنون ومواطنات لهم نفس الحقوق ونفس التقدير كسائر الشعب الجزائري الموجود في التراب الوطني.

الدولة قائمة بمجهودات، هل بلغت الفعالية الكاملة؟ لا! تغطية قنصلية ورعاية للحقوق. أعتقد أنكم تتفقون جميعا على أن الشبكة محترمة بقدر ما يليق بالجزائر، مقارنة بدول من مستواها،

ويكفي دليلا على ذلك، عدد القنصليات الموجودة في فرنسا فهي تسع عددا أكبر من الجالية الجزائرية.

هناك أيضا سعي لتقديم يد المساعدة أو المرافقة في المجال الروحي؛ وجود الأئمة الجزائريين، في بعض البلدان، التي بها كثافة سكانية من جاليتنا وهي بلدان غير مسلمة، هناك كذلك سعي لتقديم يد المساعدة في مجال تدريس اللغة الوطنية ولدينا مدارس في فرنسا وفي بلدان أخرى، من حين إلى آخر تسعى القنصلية أو السفارة إلى إيجاد نشاط ما في فائدة الجالية في بعض البلدان لأن الجالية تكون فيها قليلة ولا تتعدى 200 أو 400 عائلة في مدينة ما .

وهناك سعي حثيث في المستقبل، وأعتقد أن زميلي السيد جمال ولد عباس المكلف بالجالية الجزائرية بالخارج أعلن عن الكثير من هذه التدابير، لكن في نفس الوقت، أريد أن أتوجه إلى إخواني وأخواتي الجزائريين بالخارج بنداء؛ الجزائر في حاجة إلى جاليتنا كذلك، في حاجة إلى جاليتها لكي تكون" لوبي"، كنا نتكلم في المجلس الشعبي الوطني بكثافة، وهنا أيضا في مجلس الأمة، على ضرورة ترقية اقتصاد خارج المحروقات، أبناء بلد آخر عندهم تجارة في بلد آخر، فهذه محطات تساعد على التصدير، هذا مثال بسيط وأنا لا أتكلم عن الإستثمار، فإننا لا ندعو الإنسان ضيفا في بيته لا أسمح لنفسي بأن أشجع جزائريا على أن يستثمر في بيته، الجزائر.

أما تجاه النخبة أو الكفاءات فصحيح أنه على الدولة أن تقوم بأشياء، صحيح أن العصر الذي نعيش فيه اليوم يمكننا من الاستفادة من القدرات الجزائرية الموجودة في الخارج بدون العودة النهائية، نحن الآن في عهد الأنترنت وحتى بخصوص الصفقات والتدريس أو الدراسة وغيرها، يمكن للإنسان أن يعيش حيث ما بدا له وأن يُقدم شيئا ما إلى البلاد، وأضيف أن الدولة تدفع أدنى سنتيم مقابل الخدمات المقدمة لها، لكن أقول في النهاية يا إخواني إن 99% من هؤلاء الإخوان كونتهم الجزائر ولا أخاطبهم باسم الحكومة، لأن الحكومة شيء زائل، هناك شيء دائم وهو الجزائر، الجزائر كونتهم وأترككم مع السؤال الذي طرحه كينيدي في حملته في نهاية الخمسينات، أي جزائري أينما كان في تيمياوين أو في ستوكهولم، أعتقد أنه، عندما يستيقظ كل صباح، يتساءل :ماذا سأقدم إلى الجزائر اليوم ؟

سؤال آخر، سيداتي سادتي، متعلق بالعقار الموجه للاستثمار، قيل في تدخل، إن العقار غالي، وهذا صحيح وهو عبارة عن مادة في السوق.

لكن القانون الذي جاءت به الحكومة في الصائفة الماضية حيث أصبح النمط الوحيد للحصول على أراض للاستثمار هو الامتياز أي أن الأراضي التي كان ثمنها مثلا 20.000 دج أو 30.000 دج للمتر المربع ثمن الشراء، أصبح يكترى بجزء واحد من أربعين 1/40 من هذا الثمن، وأعتقد أن هذا أمر يسهل للمقاول، لأن المرحلة الصعبة على المقاول المستثمر في انطلاق المشروع، هو توفير الأموال، وبدلاً من أن يخصص 200 مليون دج مثلا للدخول في الإستثمار، يحتاج إلى توفير ثمن الكراء فقط، وأضيف إلى ذلك أن هذا الإمتياز وهذه الفائدة تضاف إلى فوائد أخرى، نظام التشجيع والاستثمار، نظام الامتيازات الخاصة، حتى في القروض خارج المدن الكبرى، وأعتقد أننا نتفق كلنا، مشرعين وحكومة أنه في آخر المطاف، يجب أن تستفيد الخزينة العمومية لتنفق على المدارس والمياه وعلى الطرقات، هذا هو التضامن وهذا هو مفهوم الجماعة الوطنية.

جاء تدخل خاص بالموالين وخاصة في مناطق الهضاب، صحيح أنهم عانوا محن سنتين من الجفاف وصحيح أن الدولة قد سعت لدعمهم عن طريق توفير الكلإ والأعشاب للماشية لكن كان شيئًا ضئيلا، والحمد لله، أن مَنَّ الله علينا بالخير ونجى الكثير من الناس مع أن هناك الكثير ممن وصل إلى الإفلاس وهناك تدابير جديدة.

أولا، القرض المصغر الذي يسمي بـ" الرفيق"، أبشركم أنتم كذلك في مجلس الأمة، أن كثرة

الأوراق التي كانت تلازم هذا القرض قد أعطينا تعليمات بشأنها لكي تتوقف وتسهل العملية.

ثانيا، في قانون المالية الذي صوتم عليه، هناك تأسيس لصندوق خاص يدعم مربي المواشي، وهذا الصندوق كان موجوداً من قبل، كصناديق الهضاب والجنوب ونقول، بصراحة، بأن الأمور قد اختلطت شيئاً ما لعدة سنوات، وربما لم يأت بالدعم الذي كان منشوداً، أما هذا الصندوق فسيسمح بالمزيد من الدَّعم ولا نعود إلى القرض ״ الرفيق ״فالتعاليق التي بدرت منكم، وأنتم مشكورون على آجال هذا القرض، والمشكل الذي يتلقاه مربو الإبل مثلا، هذه التفاتة فيها صواب وتَحتاج معالجة، فمدة تربية الخروف غير المدة التي يحتاجها الحُوَّارُ ومن استطاع أن يدعم ويساعد مربي الخروف سيستطيع مساعدة إخوانه في تربية الإبل.

ثالثا، هناك إجراءات ستدخل حَيز التنفيذ، هذه السنة، والتي نسعى إلى تجسيدها، حاليا، وهي فتح مذابح كبرى، لماذا؟ لأن الموال إذا ربح فإنه يقع أحيانا في مخالب ما يسميه شباب اليوم ״البقارة״ حيث يبيع الموال خروفه بمبلغ زهيد، لا معنى له، وهنا في مدن الشمال يُستهلك لحم الخروف، وجد أو لم يوجد، بأسعار ملتهبة، ونحبذ إدْخال اقتصاد تربية المواشي في حلقة اقتصادية عصرية، وهي مذابح كبيرة وسعينا، على كل حال، لتشجيع الخواص للتكفل بهذا الميدان، واتضح أن الخواص لا يبدون استعداداً للخوض فيه وعلى كل حال، فإن ״شركة التسيير والمساهمة وإنتاج اللحوم (SGP PRODA)״ ستقوم بفتح مثل هذه المذابح، إذا رغب الخواص في الإلتحاق، إن شاء الله والأفضل هو الإلتحاق، فليكن.

رابعا، هناك إجراءات أخرى أفضل الإفصاح عنها في الشهر المقبل، ستكون هناك ندوة وطنية حول الفلاحة بملف كامل بإجراءاته التكميلية سيعلن عنها لاحقا.

وأختم هذا التعليق أو هذا الرد بشأن الموالين بنداء لإخواني الموالين، علينا أن نساعد أهلينا وندعو لهم بالربح الوافر المتواصل ونود أن يؤكل الخروف الجزائري في الجزائر .عليهم مساعدتنا في مكافحة التهريب، وهناك أيضا سؤال، سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء للمجلس، طرح حول المحامين، وإجابة على السؤال، أقول بأن القانون الخاص بالمحامين، آتٍ للحكومة في السداسي الأول لسنة.2009

السؤال الثامن، المتعلق بالمدرسة الخاصة والمدرسة لتكوين المحاماة، هذه موجودة أو مقررة وأبشركم بأن التكوين يكون في طور سنتين وأن مساحة الأرض وفرت وصادقتُ على القرض المخصص لها في قانون المالية وسترى سنة 2009، إن شاء الله، انطلاقة لمشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمحاماة.

كان هناك أيضا سؤال واقتراح حول استعمال رصيد الجزائر بالعملة الصعبة في البورصات العالمية ما دام سعر الأسهم قد انخفض، رأيي رأي يستند إلى تجارب وقعت في بلدان أخرى، إلا أنه بودي إضافة بعض المعلومات وإعطاء رأي، بعض المعلومات :أولاً، نسأل أنفسنا من هو القادر ومن هو الذي يقوم بعملية استثمار احتياط الصرف في شراء أسهم في بلدان أخرى؟

الصين، على سبيل المثال، عندها 2000 مليار دولار احتياط صرف، واقتصاد الصين ليس مرهوناً بالمحروقات.

اليابان، على سبيل المثال، لديها 1000 مليار دولار احتياط صرف واقتصاده ليس موسميا مع سوق النفط .

إخواننا في بعض دول الخليج، زادهم الله خيراً، احتياط الصرف لديهم، يتراوح ما بين 500 مليار دولار و 1000 مليار دولار بكثافة سكانية تساوي نصف سكان الجزائر أو أقل وهم جالسون زادهم الله النعم، على بحر من النفط، أين الجزائر من هذه القضية ؟

عندنا احتياط صرف يقدر بـ: 138 مليار دولار، صحيح أن هذه هي أول مرة نصل فيها إلى هذا القدر من الاحتياط الصرفي ولكن ومع الأسف ليس

لدينا بحر من النفط تحت أقدامنا، ونسأل الله أن يمن على الجزائر باكتشاف كبير .

ثانيا، اقتصادنا مرهون بالنفط، إذن بإمكاننا أخذ 5 ملايير دولار لشراء أسهم في هذا البلد أو ذاك لكن المسألة الأولى التي تتحسبها الحكومة هو أنه في حال استثمار هذه الملايير وجاءت بفوائد فبها ونعمت وإن لم تأت بفائدة بل كانت هناك خسارة، فإنها ستقام محكمة دولية لمحاكمة الحكومة.

ثانيا، وأكثر من ذلك، أن سنة 2009 تنذر بأن تكون سنة سوداء في البورصات العالمية وهذا كلام ليس من تلقاء نفسي، جميع التحاليل تدل على ذلك، والتعليق الأخير هو يا إخواني، أن هذه الـ 138 مليار دولار التي مَنَّ بها الله عز وجل، تم ادخارها بفضل قرارات شجاعة، وأقولها مرة أخرى، للسيد رئيس الجمهورية وليست "مصروف اليوم" يمكن استعماله في الطريق بمجرد وضع اليد في الجيب لشراء ورقة الرهان الرياضي واللعب بـ 5 دنانير أو 10 دنانير هذه أشبه ما تكون بأساور مدخرة لسد حاجة العائلة عند الشدة فهي الضمان المالي والاقتصادي للجزائر والسلطة التنفيذية، فالسيد رئيس الجمهورية ومعه حكومته، غير مستعدان للدخول في هذه المغامرة، قد يكون هذا خطأ ولكن، وعلى الأقل، ومهما تكون المحاسبة فالأفضل أن تبقى 100 مليار دولار غير مستثمرة خير من 100 مليار دولار مستثمرة قد تخسر وتصبح 90 مليار دولار.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء المجلس،

هناك سؤال حول علاوات رؤساء المجالس الشعبية البلدية هل تحتاج إلى تحسين؟ نعم، وسيأتي وقت تحسينها وأعلن عن ذلك السيد وزير الدولة، وزير الداخلية منذ بضعة أسابيع، ولا يمكن أن نقول بأنهم يعيشون معيشة ضنكى.

أ –لا يمكن أن نعتبر أي رئيس بلدية مرهونا، يترشح، يقوم بحملة، يعد الشعب ولا يعد الشعب بأنه سيستزيد منحة.

ب – فإذا كان موظف دولة أو في مؤسسة اقتصادية يبقى محافظاً على منصبه ويبقى له راتبه، فهو منتدب أي أن الـ 15000 دج، أو ما يقاربها، التي يتقاضاها شهريا إنما هي تكميلة.

ج –وإذا كان يعمل لحسابه في القطاع الخاص فإن ماله يبقى مستمرا.

هـ –إذا كان قبل ذلك بطالا ثم وفقه الله لاعتلاء منصب رئيس بلدية، فها هو يستفيد من 15000 دج، خير من لا شيء.

وأخيراً، أنا مقتنع بشيء، الشعب الجزائري، شعب كريم، ومن يخدم الدولة، مهما كانت الصفة التي يخدم بها الدولة، لا يمكنه أن يتصرف تصرف المرتزقة بأن يشترط مبلغا ماليا كي لا أميل إلى خيار الرشوة، فالرشوة ممنوعة قانونيا وصراحة، يا إخواني، هذه أمور إذا جادلنا فيها نكون قد دخلنا في سوق المزايدات، كأن أعطيه 50.000 دج بدل الـ 10.000 دج لكي لا يلجأ إلى الرشوة، غير أنك إذا فعلت ذلك فإن الراشي، والعياذ بالله، سيرفع المبلغ إلى 500.000 دج وهذا ليس منطقا تعمل به الدولة، وإن كان سلك رؤساء البلديات يصل عددهم الـ 18.000 منتخبا فلا غرابة في أن تجد حالة أو خمس حالات أو حتى عشراً منها فاسدة.

إذن، نعم، نقول إن تحسين الأوضاع قادم لكن ليس على أساس المبررات أو الحيثيات التي يراها البعض.

سيداتي، سادتي،

هناك أسئلة حول قطاع الصحة، بداية، المستشفى الجامعي الجديد والكبير لوهران، أين وصل؟ فهو مستشفى عملاق، يحتوي على 42 مصلحة وتعيَّن فيه 38 رئيس مصلحة، الأثاث أو التجهيز الطبي انتهى شراؤه تقريبا، وتنشط فيه 3 مصالح فقط، وفي نهاية السنة، إن لم أكن مخطئاً يا سي سعيد، سنمضي صفقة مع الكنديين فالمركز الاستشفائي الجامعي لمونريال هو الذي سيقوم بالتسيير، وهي صفقة تسيير على مدى 5 سنوات مع تكوين مسيرين جزائريين.

والجزائر، سيداتي، سادتي في حاجة إلى كل أنواع الخيرات وإنما كفاناً منشآت شاهقة "والفيلة

البيضاء، إن بناء منشآت ضخمة لا تمر عليها أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات حتى تتقهقر، من كان غير قادر على ذلك فليعترف بعجزه ولا عيب في ذلك أبداً، يوم كانت نخوة الجزائريين بالغة أوجها للسماء السابعة في الستينات، لم يكن لدينا عقدة لنستعين بتجارب أجنبية بل العيب أن تدوم الاستعانة إلى ما لا نهاية وهذا هو الذي يبرر، مثلما قلت، إسناد تسيير المستشفى الجامعي لوهران، إلى مستشفى مونريال بكندا مع صفة تكوين مسيرين جزائريين في ظرف 5 سنوات وسنصل إلى هذا التاريخ، إن شاء الله، مع نجاح للعملية.

دائما في مجال الصحة، وسنأخذ ولاية كمثال، كان هناك تساؤل عن الكفاءات وعن التأطير الصحي والاستشفائي لولاية خنشلة، فللإجابة، أذكر بأن ولاية خنشلة كان عندها، قبل سنة2007 ، يعني منذ 1962 إلى سنة2007 ، مستشفيين أحدهما في خنشلة والآخر في قايس، ثم في 2007 استلمت مستشفى آخر في خنشلة، وأبشركم بأن البرامج التي هي في طور الإنجاز هي:

أولا: توسيع مستشفى خنشلة من 120 إلى 240 سريرا، أي أن مقر الولاية سيكون لديه مجموع 360 سريرا، ثم بناء مستشفى في بوحمامة ومستشفى في الششار ومستشفى ثالثا في أولاد رشاش، يعني، إن شاء الله، ولاية خنشلة التي تحتاج كسائر مناطق التراب الوطني، كل التقدير، وربما أزيدها شخصيا ميزة إضافية لأنها في القطب الأوراسي الكبير، قدمت الكثير والكثير في اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، والشهادة لله، يوم زرتها في سنة 2002 لم أكن فخوراً بكوني رئيس حكومة من سنة 1996 إلى سنة 1998 ولم أر آنذاك إلا مقر الولاية، فالحمد لله على المجهودات التي بذلت في إطار البرامج التي قررها السيد رئيس الجمهورية وكان لي شرف العودة إلى خنشلة في 2005 وفي 2007 رأينا خنشلة، والحمد لله، نشطت نوعا ما والبارحة كنت سعيدا جداً أن أرى في التلفزيون إحدى بلديات خنشلة وقد وصل أهاليها الغاز الطبيعي، وأنا أهنئهم بذلك، وبلديات أخرى على وشك الاستفادة من الغاز كذلك في إطار برنامج الهضاب.

جاءني سؤال حول شبكة الأنترنات في الجزائر والتسيير المعلوماتي وهذا صحيح.

أولا وليكن في علمكم، وهذا موجود في المخطط الذي سلم لكم، أن الدولة على علم، وهذا منذ سنتين أو ثلاث بترقية التسيير المعلوماتي أو الإدارة بالإعلام الآلي وهناك بعض القطاعات قد سارت فيه كالعدالة والضمان الإجتماعي وهناك قطاعات تتأهب لقطع أشواط للالتحاق بسابقاتها كذلك، فاستعمال الأنترنت قد انطلق بشيء من التأخير في الجزائر، لماذا؟ لأن يوم دخل الأنترنت العالم الجزائر كانت الجزائر تسعى لحماية أرواح المواطنين .

فالأنترنت تكنولوجيا وصلت الجنوب في التسعينات مثله مثل أوربا، ونحن في تلك الفترة كان همنا هو حفظ الأرواح البشرية، تأخرنا قليلا وحتى ولو تأخرنا بهذا القدر فإننا على وعي لاستيعاب التأخير، وعلى سبيل المثال، فإن عدد المستعملين لوسيلة الأنترنت فاق 3 ملايين في نهاية سنة2007، قضية الحصول على خط الاشتراك عالي التدفق للاستفادة الكاملة من الأنترنت، كان لدينا سنة2004 ، 100.000 خط وفي 2007 وصلنا إلى 400.000 خط وسنصل سنة 2010 إلى 5.000.000 خط، قد يقول قائل كيف يمكن القفز من 400.000 إلى 5.000.000 في سنة 2010 ؟ نقول لهم، أنظروا الذي حدث مع الهاتف النقال، إضافة إلى هذا، فإن التحرك يكون بنظرة استراتيجية، وللرئيس عبد العزيز بوتفليقة نظرة استراتيجية في هذا المجال، وقد تابعتم البيانات التي كانت تختم جلسات شهر رمضان، تحت رئاسة رئيس الجمهورية، شخصيا تقرر تعميم تدريس الإعلام الآلي في كل المدارس الجزائرية وكل الإكماليات والثانويات والجامعة، ليس بإعطاء 10 حواسيب لكل مدرسة، وإنما إنشاء أقسام، مثلما كنا نحن صغاراً، نتعلم في مخابر الفيزياء، فستكون هناك أقسام كاملة لتدريس الإعلام الآلي، لماذا ؟ لأنك إذا

أردت تغيير مجتمع ونكون، نحن، من شهود الثورة الصناعية الثالثة – لأننا في الثورة الصناعية الأولى كنا تحت وطأة الاستعمار أي كنا غائبين، وفي ثورة الاقتصاد المصنع الثاني لم نبلغ أشدنا بعد أو تأخرنا قليلا والثورة الثالثة هذه التي نحن بصددها أي اقتصاد الإعلام الآلي، لو عرفت الجزائر كيف تستوعبها وتتحكم فيها، ولو في ظرف 10 سنوات أو 15 سنة فلا يهم التأخير ولا ينبغي استيعاب تأخر قرن في تسيير البلاد وفي جلب المداخيل إلى آخره فالعزم يكون في هذا الباب ولا بأس إذا حدث بعضنا البعض الآخر عن نقائصنا لنبين خطواتنا ونفصح عن آمالنا.

رجائي، إخواني الأعزاء، وأنا لا أدعي أن لدي وطنية أكثر منكم، لا حاجة للمقارنة، وردت مقارنة بدولة شقيقه ومجاورة، على أنها تطورت أكثر، نعم، ولكن هم ليس لديهم السكن الاجتماعي، ليس عندهم دعم للدقيق والقمح والحليب إلى آخره، كل شعب حر في اختياراته فهذا موضوع سنتناوله فيما بعد وعلينا استرجاع الثقة بأنفسنا ولا ينبغي أن نقزم الجزائر في كل مناسبة.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء المجلس، جاء سؤال حول "من يراقب الهولدينغ (Holding)؟

أولا: الهولدينغ والـ (sgp) شركة التسيير والمساهمة كأنك تقول الحاج موسى أو موسى الحاج، لا فرق، هذه تسميات عندنا، نغير التسميات، لا أكثر ولا أقل، ولسنا نحن من أبتدع الهولدنغ فهو موجود في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: المبدأ ناجع، والدليل على ذلك، أذكر لكم هولدينغ ناجعا في الجزائر، السوناطرك، فهي هولندينغ، دون أن نتكلم عن الهولدينغ في أوربا وفي أمريكا وغيرهما، ما هو المفهوم الجوهري لهذا النمط الاقتصادي؟ هو حرية القرار في التسيير، لتقليل الضغط على التسيير ولا يكون تحت ضغط البيروقراطية والإدارة، وهو ما يحدث عندنا، هناك عدد كبير من هذه المؤسسات، وبارك الله في مسيريها، سيروها بحرية وتوجد رقابة يمكن الرجوع إليها فيما بعد، مع مفهوم القاعدة القانونية التي تقول: سير كما يسير رب العائلة الصالح بيته، سير ما وُكِّلت عليه كأنه ملك لك.

هناك البعض يجعل من استقلالية القرار واستقلالية التسيير ذريعة لزيادة المنح وشراء السيارات والإكثار من الإيهام الإشهاري، وهذا سيأتي حوله نقاش، فمن يحاسبك إذن؟ هناك الجمعيات العامة، ومجلس مساهمة الدولة لكن، وصراحة معكم، الأمر ليس مريحا، مما جعل السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، ينفر من هذه القضية والشيء الذي جعله يأخذ القرار لكي يترأس وزير قطاعي الجمعية العامة للشركة المسيرة لأسهم الدولة، كأن يترأس وزير الموارد المائية الجمعيات العامة للمؤسسات التي لها نشاط في قطاعه وهكذا بالنسبة لكل القطاعات الأخرى، ولا نريد أن نتحول إلى إدارة وإنما نريد العودة إلى مفهوم تواجد الدولة وليس الأمر مجرد حرية مطلقة يتجه فيها الشخص كيفما يشاء شرقا أم غربا وهذا يعني أن هناك تصورا شاملا وكاملا.

فالدولة هي التي تراقب تصورات النمو كالنقل والفلاحة وغيرهما، نحن الآن بصدد استكمال هذه الشبكة من التصورات الوطنية وكيف سيكون وجه الجزائر في آفاق سنة 2025، هذا جيد ولكن لا نريدها مجرد رسوم بالطباشير على السبورة ويقوم من هب ودب ليفعل ما يريد وإلا فإننا لن نذهب بعيداً، إذن بالنسبة للواقع والرقابة، صحيح أن هناك قوانين، وأنظمة ولكن يا إخواني، ربما نحتاج العودة إلى قاعدة جوهرية أصلية وهي أن حسن التسيير يتطلب شيئين اثنين الأول :هو عبارة كانت مشهورة في السبعينات" الالتزام "وربما قلل البعض من قيمتها مثلما كانوا يُقللون من قيمة عبارة" الوطنية "والثانية :هي" الحمد لله "الشعب في الجزائر اليوم يتطلب الإيمان، الإيمان بالله سبحانه وتعالى نعم، والإيمان بالوطن كذلك، والجزائر تتوفر على جرعة من الالتزام والإيمان لا يقوم مقامها أي قانون آخر، فلا يمكنك أن تجعل

على كل مواطن حارسا بلديا أو شرطيا أو دركيا وعند الناس انعدام بالإحساس بالمصلحة المشتركة، وهذا ضعف يجب الاعتراف به، فهو موجود في أجهزة الدولة الاقتصادية، موجود في أجهزة الدولة الإدارية، وسنتناول هذا الموضوع، إنه موجود كذلك عند رجال الأعمال، أطالع اليوم: ״هم يخططون لبيعنا بالدخول في المنظمة العربية للتبادل الحر״، تأسست هذه المنظمة سنة 1996 ومنذ ذلك الحين ونحن نقول: رجاءً انتظرونا قليلا، نحن منشغلون بترتيب أمورنا الداخلية، ثم إن الرئيس قد أعلن عن هذا الدخول في سنة2007، ثم أجلنا ذلك بسنة ونصف للاستعداد إلى ذلك، فلا يعقل أن يكون هناك مقاول ليس على علم بوجود منطقة تبادل تجاري عربي حر، ولم يستعد لذلك! فلا يحق له اللوم على أنه لم يستشر في ذلك، فالقضية ليست قضية عبارات رنانة والحقيقة هو أنك إذا كنت مقاولا، مستثمرا، يكون الربح من حقوقك، عليك أنت البحث عما ينفعك وعليك البحث عن المشاكل العالقة بمحيطك والبحث عن الأسواق وعليك أنت الأخذ بعين الاعتبار القاسم المشترك للأمة، لأنك ستغرق بغرق الأمة، ولمن يريد عبرة لذلك يتذكر الأرباح الطائلة التي حققها الناس في الثمانينات، ولا نذهب إلى أبعد من متيجة للعثور على أمثلة من هذه العبر من أموال التهريب وأموال جاءت من موارد أخرى تحولت إلى بنايات ذات أربعة طوابق، ولحسن حظ هؤلاء أنهم أفلتوا من قبضة العدالة، ويوم كان الخوف يحوم كالغراب كانت بناية الأربعة طوابق يباع بثمن خبزة ليشتري به بيتا هينا في المدينة للاحتماء، هروبا من الموت، وهذا يدل على أن المصيبة إذا حلت بالبلاد فلا يكون فيها أحد بمأمن وهذا هو السبب الذي فرض الرقابة والحرص على مصالح الجزائر، ولكل هيئة دور وبدون استثناء.

سيدي الرئيس،

جاء تعليق على وضعية مدينة وهران في تسييرها، صحيح أنه يصعب عليّ مجادلة الأخ وأطرح عليه سؤالا، لأنّه كان في السابق رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران فهو أدرى بالأمور مني، إلا أن السؤال أو الانتقاد يحتوي على ثلاث نقاط .سأجيب على هذه النقاط، على كل حال تحدث على قضية الحالة المدنية، فالناس يعانون من أجل استخراج الوثائق، صحيح أن وهران بلدية واحدة لعدد يفوق المليون من السكان، فهم في حاجة إلى تنظيم الملحقات وعددها يبلغ 12 وهي منظمة وليفتحوا ملحقات أخرى خاصة بالحالة المدنية، هل أنا مطالب بحل هذه المشكلة ؟ أم هل هي مشكلة السيد وزير الدولة ووزير الداخلية ؟ ويحق لي حتى التساؤل عما إن كانت هذه المشكلة مشكلة السيد الوالي، ما هي مهام رئيس البلدية إذن؟

النقطة الثانية المطروحة :شبكة الطرق، الدولة تتكفل بالطرق الوطنية، كما تقع على عاتقها الطرق الولائية، ويقع على عاتقها حتى الطرق البلدية لأن ولاياتنا وبلدياتنا تعاني من ذلك ولكن طرق ومسالك المدينة تقع على عاتق البلدية يا أخي!

وأستسمحكم للتذكير بأن بلدية وهران ليست في وضعية معاناة، فلها ميناؤها ولها مداخيلها وأحوالها على الأقل، خير من أحوال بلدية الأغواط، والقضية يا إخواني ليست مقتصرة على تزيين الشوارع الرئيسية التي تعبرها الوفود، يجب قول الحقيقة، فوهران استضافت ملتقى الأوبيك، تم تزيينها بينما في الأحياء الشعبية، كانت الراجلات تغلف أرجلهن بالأكياس البلاستيكية السوداء للسير في الوحل بعمق 10 سم، على من يقع، يا ترى، التكفل بهذه المشكلة؟ فإذا عجزت إدارة الولاية عن القيام بواجبها فما هي الفائدة من وجود مجلس شعبي ولائي؟ المجلس الشعبي الولائي هو البرلمان التابع للحكومة التي تسمى الولاية، فأنتم كبرلمان تحضرون الحكومة لمساءلتها إلى حد الإرهاق وهذا من حقكم وهو المطلوب منكم فعله، فما هو دور المجلس الشعبي الولائي إذن؟

السؤال الثالث أو النقطة الثالثة وهي السكن، وخاصة السكن القصديري، وهذه فرصة لكي أجعلكم في الصورة، إنه منذ أول جانفي 1999 إلى نهاية سبتمبر2008 ، استلمت ولاية وهران 47249 سكن، صحيح أن هذا غير كاف ولكن مقارنة

بالولايات الأخرى، نقول :الحمد لله .أما كيف تم التوزيع فهذا ما لا أعلمه، ليست العاصمة هي التي تقوم بالتوزيع ولكن وفي نفس السياق، وللإبقاء على الأمل، فإن هناك 28488 وحدة موجودة في طور الإنجاز، منها 9500 مخصصة لامتصاص السكنات القصديرية، ومسألة السكن القصديري هذه قد أولاها السيد رئيس الجمهورية أهمية لا مثيل لها في أي بلد آخر، وسيبلغ هذا الاهتمام والأهمية مبتغاهما شريطة ألا ندع السكن القصديري يتوالد ويظهر باستمرار، وما هو متداول اليوم في الأوساط الشعبية، هو أن أقوى ملف للحصول على سكن هو بناء سكن قصديري؛ إبْنِ ّ براّكة تَسكُنْ ْ.ّ لا أعتقد أن هذا المفهوم ينسجم مع مفهوم الدولة، نستوعب التأخر، نعم، وإنما يجب على المنتخبين في الميدان، القيام بدورهم في حماية محيطهم من التشويه .

السكن القديم، السكن البالي، قررت الحكومة في السنة الماضية أو التي سبقتها، 2007 أو2006 ، برنامجاً بقيمة 300 مليار دينار لترميم السكن القديم عبر التراب الوطني، وهران كان لديها 3 ملايير دينار، تتبعناها جميعا، والسيد يزيد هو الذي قام بالإعلان عنه، بقرار من السيد رئيس الجمهورية، في الغلاف الإضافي الذي جاء بمبلغ 14 مليار دينار لوهران بمناسبة هذه الزيارة منها 2 مليار دينار مخصصة لترميم السكن القديم وسى يزيد حرص حتى في الإعلان على ذكر الأحياء كالحمري، السيد الشحمي والأحياء القديمة لوهران لكي لا يعتقد فقراء تلك الأحياء بأن الدولة قد نسيتهم، فالدولة لم تنسهم، وإذا كان ميدانيا، من حين إلى حين يُتكفل بالواجهة فقط، نقول على الأقل، بأن الدولة بريئة من هذه التصرفات، بدءاً برئيس الجمهورية، الذي يعلن عن هذه القرارات على لسان وزير الداخلية، ووصولا إلى كل جهاز الحكومة، هذا لا يعني سيداتي، سادتي، أن الإدارة تخلو من نقائص، أبداً، وأبداً على الإطلاق، فالإدارة جهاز مكون من مليون موظف، وأحييهم، فيهم من تنقصه التجربة ومن تنقصه الكفاءة ومنهم من يتهاون ولكن لا يمكن أن نعمم.

وعلى سبيل المثال، جاء أول أمس، تدخل، حر، لكن كان مجحفا في حق والي تلمسان، والي تلمسان أدلي له بشهادتي، وأشهد عليه مواطني الولايات التي تولى فيها المسؤولية، والي تلمسان كان بجانب مواطني ولاية عين الدفلى أيام كان الموت يخيم، لولا أن أطال الله في عمره، لم تكن هناك مرحلة البناء، والي تلمسان يمكن أن تسأل عنه سكان ولاية سكيكدة التي زرتها معه في 1998 ويمكن أن يشهد له سكان ولاية سطيف ويَشهد له سكان ولاية تلمسان وما عدا أنه بشر، فهو يعمل بجد وله مشكل مع جماعة معنية وله مشاكل مع جماعة التهريب وجماعة ّ الحلابة ّ وهنا وجد الدولة والحكومة إلى جانبه، أخذت والي تلمسان كمثال، ولو أن النجاعة لا ينفرد بها والي تلمسان، كما أن هناك نقائص عند الولاة وهناك نقائص عند رؤساء دوائر، هناك نقائص عند مديرين كما لغيرهم من النقائص، هناك سعي إلى التكوين وإلى التحسين، ولم نصل درجة الكمال بعد، وهذا هو السبب الذي يجعلني أعيد الكلمة التي قلتها أمام المجلس الشعبي الوطني.

أناشد الإخوة والأخوات المنتخبين من أدنى مستوى، مع احترامي لكل مقام، من منتخبي البلديات إلى المنتخبين على مستوى البرلمان، بالتعاون، لأنه في السعي إلى تصحيح الأمور قاسم مشترك، وما لم تره الإدارة يَراه المنتخب في الصلة مع المواطن، كذلك أعتقد أنه في الحرص المشترك منفعة والذي لم تعلم به الإدارة يكون المنتخب على علم به وهنا أكرر أنه للمنتخبين المحليين كل الحق في القيام بمهامهم، قلتها بإيعاز من رئيس الجمهورية في المجلس الشعبي الوطني بالتوجه بتعليمة مكررة للولاة، وأؤكدها هنا مثل ما أؤكد للسيدات والسادة أعضاء البرلمان، قلت ذلك في المجلس الشعبي الوطني وأؤكده في مجلس الأمة أننا تحت تصرفكم ليس للأسئلة الكتابية والشفاهية التي يجب أن نحسن الأداء فيها فحسب بل حتى في اجتماع أي لجنة من اللجان المختصة

لسماع أي وزير من أي قطاع كان للإطلاع على الملف حتى يحين موعد قانون المالية ونحن نحتاج إلى العون في معطيات التشريع الجزائري والتصحيح، ومهما كانت كفاءة الإنسان وقراءته للمواضيع أو لموضوع ما، قد يخطئ ولو عن غير قصد، فهو يفكر في القطاع، وهو مسؤول عليه، ولعل العواقب قد تؤثر في قطاعات أخرى، وعلى سبيل المثال، كنت قد أعطيت تعليمات أمام المجلس الشعبي الوطني لكي لا نبقى في مد أو ربط قرض "الرفيق" بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) وليست لدي عقدة لأعترف أمامكم بأنني اكتشفت البارحة بأنه يوجد قانون خاص بقطاع الضمان الإجتماعي، والسيد وزير الضمان الاجتماعي الذي أحييه، حريص على استرجاع صناديقه ومستحقاته ووضعنا بنداً في قانون يلزم البنوك تحمل المسؤوليات قانونيا ولكي تعطيك قرضا عليك تسديد ما تخلف من مستحقات الصندوق.

حسنا، مثل الكلام الذي قلته لسي رشيد، يا سي رشيد، لو تتبعنا منطق الفلاحين، أعطيه السلفية ليزرع، وعند التسديد يأتي بـ 100 قنطار من القمح ليستلم شيكاً مقابل بضاعته، أطلب منه دفع مستحقات الضمان الإجتماعي وإلا لا أدفع له شيئاً وعلى الأقل يكون قد أتى بمحصول وافر يفرح، وإما إذا سبقت الشرط من باب المبدأ فلن نذهب بعيداً.

إذن، وهذا من أجل أن نتفق على ما لا يختلف فيه اثنان، أكبر مشكل في البلد اليوم، ليس مشكل الكم، ولو كان في الكم، فإن الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني وأمام مجلسكم الموقر، هي بنفسها قالت: نعلن عن الإنجازات ولا ندعي أنه لم يعد هناك بطالون أبداً، نعلن عن الإنجازات ولا ندعي بأنه لم يعد هناك مواطنون ليس لديهم سكن أبداً .

كل ذلك تم تحت قيادة السيد عبد العزيز بوتفليقة لكن لا تبنى الجزائر ببوتفليقة بمفرده ولا بالحكومة وحدها، إن بناء وطن شيء مشترك وهذا هو مغزى نداء رئيس الجمهورية صباحا ومساءً طوال 10 سنوات .

الكثير يتناول عبارة المصالحة الوطنية، ولعل مرد ذلك أن هذه العبارة عذبة يستسيغها اللسان، لإتمام الوجهة من حين لآخر، مصالحة الجزائريين والجزائريات مع أنفسهم، ومصالحة الجزائريين والجزائريات مع الجزائر لها مدلول ووزن لحقائق رهانات الجزائر وليس مجرد إنفاق ملايير الدولارات .يجب تجنيد الجميع للتكفل بهذه البلاد وجعلها من سنة إلى سنة، ومن خماسي إلى خماسي، تمشي وتتقدم وتتقدم ولا ترجع إلى الوراء.

ولقد وجهت نداء إلى الرأي العام برمته، لكن الرأي العام برمته مجال واسع، ومن المواطنين من هو في ظروف شخصية واجتماعية ملائمة لكي يتجند ويصغي لهذا النداء، ومنهم من هو في أحوال تجعل همه وانشغالاته تشكل له غشاء على أعينه يحتاج مدة من الزمن حتى يقتنع وهذا هو الشيء الذي جعلني، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة الكرماء، أعيد معكم الكلام الذي قلته أمام المجلس الشعبي الوطني: نحن مع "خُدام الجزائر"، السلطة والإدارة، في خدمة الجزائر على أساس التعيين، فالبرلمانيون والمنتخبون المحليون في خدمة الجزائر على أساس الإنتخاب.

فأناشدكم اليوم، أنتم كذلك، في هذا المجلس الموقر، باسم أعضاء الحكومة، ومن خلالكم، أُناشد المنتخبين في البلاد من بلدية تيمياوين إلى بلدية العاصمة، باسم الإدارة الجزائرية، لكي نعتني ببعضنا البعض، لكي نفهم معا سياق تحسين الأمور، لكي نقف معا على تصحيح الأخطاء والنقائص، لكي نقدم معا شيئاً لخدمة هذا البلد الغالي، شكراً لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير الأول على هذا التدخل الذي جهد فيه على الرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه

القاعة.

شكراً له على تسليط الضوء على قضايا أخرى، لم يثرها السيدات والسادة أعضاء المجلس، وهي تهم الأمة بكاملها.

ففي الأيام الماضية استمعنا للزملاء والزميلات وقد تم خلالها التعبير عن المواقف وأعتقد أنكم كلكم قد تابعتم ما قاله الواحد منا والآخر حول ما تم إنجازه خلال الفترة.

لقد ترددت كلمة على ألسنة كل المتدخلين تقريباً والتي تنوه بما تم إنجازه في الولاية التي ينتمي إليها هذا أو ذاك وكلها كانت مثمنة للجهد ومعترفة بما تم تقديمه، هذه القناعة متقاسمة لدى الجميع بأن الفترة، تحت القيادة الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، حققت الكثير فالأرقام التي قدمت في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذلك المعلومات التي قدمت حول التنمية المحلية في مختلف ولايات الوطن، وتم نقلها في هذه القاعة، لهي أحسن دليل على ذلك.

ففي الترتيبات الدستورية الجديدة، وحتى القديمة منها، يقدم الوزير الأول برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني لكي يحظى بثقة الغرفة الأولى في البرلمان، مجلس الأمة أعطاه الدستور الحق في التعبير عن موقفه من خلال لائحة يعبر فيها عن الموقف الذي يحصل حوله الإجماع، وفي هذا الموضوع وطبقا للمادة 49 من القانون العضوي والمادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، المجلس لديه الحق في إصدار لائحة يتوج بموجبها النقاش الذي يكون قد جرى في القاعة.

وبناء عليه، فقد راسلني عدد من أعضاء المجلس بأن يستعملوا حقهم الدستوري هذا بإصدار لائحة، وقد كلفوا بذلك بعد المشاورات التي تمت بين العائلات السياسية وبين عدد من الأعضاء، السيد بوجمعة صويلح الذي سيتلو على مسامعنا مضمون هذه اللائحة ثم يحدد المجلس لاحقا، الموقف من الموضوع، الكلمة لك السيد بوجمعة.

السيد بوجمعة صويلح: شكراً سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيدات، السادة الحضور،

سلام الله عليكم .

مشروع لائحة

– بمقتضى المادة 80 من الدستور؛

– وبمقتضى المواد49 ،52 ، 53 و 54من القانون العضوي رقم 99 ـ 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق 08 مارس1999 ، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

– وبمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

– بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، طبقا للأحكام التي جاء بها التعديل الدستوري الأخير؛

– وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء لمضمون هذا المخطط، والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول؛

– فإن أعضاء مجلس الأمة:

– يتقدمون بتهانيهم للسيد الوزير الأول على الثقة التي جددها في شخصه فخامة رئيس الجمهورية لتولي قيادة الجهاز التنفيذي، ويهنئون أيضا أعضاء الحكومة الذين جددت فيهم الثقة، وأولئك الذين تشرفوا بها بالتعيين لأول مرة.

– يعبرون عن ارتياحهم لمضمون مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي قدمه السيد الوزير الأول، ولحصيلة عملها، المصوت عليها من قبل المجلس الشعبي الوطني.

– يجددون قناعتهم بأن هذا البرنامج، الذي شرع فيه منذ 1999 قد انطلق من رؤية موضوعية وشاملة لمختلف جوانب الوضعية التي تعيشها البلاد بأبعادها الاجتماعية، الاقتصادية والخارجية يمثل فيها استعادة السلم والأمن في البلاد أولى الأولويات، ويؤكدون أن هذا البرنامج قد تمكن من

بعث ديناميكية اقتصادية واجتماعية أفضت إلى تجاوز الآثار السلبية التي أحدثتها سنوات الإرهاب والدمار.

–وهم مدركون بأن استكمال الإصلاحات التي تضمنها هذا البرنامج تقتضي تظافر وتكاتف جهود الجميع، ويقرّون بأن الورشات الكبرى لإصلاح هياكل الدولة، والعدالة والمنظومة التربوية ولبعث الاقتصاد الوطني قد أعطت ثمارها، وانعكس ذلك على الحياة العامة التي مافتئت تعرف نشاطا مكثفا ومستمرا.

–وإذ يثمّنون الإنجازات التي حققتها الحكومة في تطبيقها لبرنامج رئيس الجمهورية سواء في ميدان التنمية الاقتصادية، بمختلف قطاعاتها، أو بالنسبة للتنمية الاجتماعية في شتى مجالاتها :التربوية، الصحية والثقافية، فإنهم يبدون في نفس الوقت، حثهم الأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود، لإكمال المشاريع المسطرة والمتبقية ضمن آجالها المرصودة.

–كما يباركون النتائج التي حققتها الحكومة في تنفيذها لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ويدعونها إلى استكمال معالجة كل القضايا العالقة بها، كونها خيارا استراتيجيا وحضاريا دعّمته الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب، وفي هذا السياق، فإنهم يثمنون عاليا مجهودات الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك قوات الأمن.

–والجزائر مقبلة على استحقاق انتخابي بالغ الأهمية، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون كل الجزائرين والجزائريات إلى التعبير بكل حرية عن رأيهم السيادي في اختيار القاضي الأول للبلاد، بما يعزز الديمقراطية ويدعم دولة الحق والقانون، كما يدعون جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين وكافة المواطنين والمواطنات إلى المشاركة في إنجاح هذه العملية السياسية الهامة.

–وإذ يقدّرون التعديلات الدستورية الأخيرة التي أرست قواعد تنظيم وتسيير أفضل لمؤسسات الدولة ولأساليب عملها، فإنهم يؤكدون مرة أخرى أن أية حصيلة إيجابية إنما تبعث دوما على الرغبة في الاستمرارية وتجديد الثقة.

–وعليه فإننا نحن الموقعون أدناه ندعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة على هذه اللائحة، وشكرا.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوجمعة صويلح، مندوب الموقعين على القائمة الذين تبنوا فكرة اللائحة، وأعتبر بأن هذا التصفيق بمثابة دعم وتأييد حصل من خلال الجميع.

أشكركم جميعا، وقبل أن نختتم هذه الجلسة بودي أن أقدم بعض الملاحظات حول ما أنجزناه خلال الأيام الماضية.

أولا، الشيء الذي أريد أن أقوله هو تهنئة السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي الذي حظي بنفس الثقة، ثانيا أقول له بأن إصدار اللائحة من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ليس عملا عاديا، كما قد يتبادر لأذهان البعض، فاللائحة في المفهوم الدستوري لها وزن وقيمة كبيرة لأنها تعبر عن الدعم أو تعبير عن الموقف حول الذي سمعه الأعضاء وما قدموه من ملاحظات فهي تعطي قوة أكبر للمصادقة التي حصل عليها السيد الوزير الأول والفريق المصاحب له الذين حصلوا عليها من المجلس الشعبي الوطني، أي أن البرلمان بكامله قد عبر عن موقف داعم وواضح.

الملاحظة الأخرى التي أقولها بهذه المناسبة، وهي أننا من خلال هذه الخطوة قد دخلنا فعلا في التطبيق العملي لمضمون الدستور الذي راجعناه منذ فترة قصيرة، وبهذا نقول بأننا نريد أن نرد على البعض ونقول بأننا عندما نصادق على القوانين وخاصة إذا كان الأمر متعلقاً بالقانون الأساسي للبلاد فإننا نعمل على تنفيذه، فالبعض قال بأن هذه العملية محصورة زمنيا ومقتصرة على بعض الأمور فقط ولكن في الدولة اليوم للفرد قيمة ووزن ولا بد لهذا اليوم أن يتطابق مع القانون، فما بالك إذا كان هذا القانون خاصاً بالقانون الأساسي للبلاد.

فإذن البرلمان، من خلال هذه المصادقة، بعد أن صادق على الدستور، ها هو يصادق على الخطوة الأولى من تنفيذ مضمون هذا الدستور. الأمر الآخر الذي أود قوله في هذه المناسبة بعد تقديم التهنئة للسيد الوزير الأول والفريق المرافق له هو حول عملية إنجاز مضمون البرنامج وهو أننا لا نقول ״ إذهب أنت وربك فقاتلا إنّا هاهنا قاعدون ״ ولكن نقول بأننا معك سائرون من أجل تنفيذ هذا البرنامج وكذلك لإتمام ما بادر به السيد عبد العزيز بوتفليقة ويقوم به منذ سنة 1999.

فالتهنئة لكم السيد الوزير الأول، وللطاقم الحكومي، شكراً لكم جميعاً وأملنا كبير في أن تؤخذ الملاحظات والاقتراحات التي تم تقديمها خلال هذا النقاش بعين الاعتبار كما أكدتم ذلك، سيادة الوزير الأول، ومن قبل القطاعات الأخرى ونتمنى التوفيق للجميع، شكراً لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً

ملحق

تدخل كتابي للسيد الطاهر زيشي

عضو مجلس الأمة

حول مخطط عمل الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول المحترم،

والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

أهنئكم بمناسبة عيد الأضحى المبارك عيدكم مبارك، وعيد سعيد كما أهنئ الشعب الجزائري والأمة الإسلامية وأسأل الله تبارك وتعالى أن يعيده علينا جميعا بالخير واليمن والبركات والشعب الجزائري والأمة الإسلامية في أحسن حال، وبمناسبة مرور ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1961 نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين ضحوا من أجل العزة والكرامة.

بادئ ذي بدء لا يفوتني أن أشكر الله تعالى على نعمة المحروقات التي منحها إيانا وبفضلها تجنبنا الانعكاسات السيئة للأزمة المالية.

كما لا يفوتني أن أشكر دولة الوزير الأول ورئيس الحكومة السابق وطاقم الحكومة للجهود التي بذلوها لتجسيد على أرض الواقع برنامج رئيس الجمهورية الطموح الذي تبناه غالبية الشعب الجزائري، وهذا رغم الصعوبات الميدانية التي اعترضت الطريق.

وإن ما تبقى من إنجازه يحتاج إلى جهود مضعفة حتى يتم في الموعد المحدد له.

رغم هذا كله يبقى النقص ملحوظا في الأداء مما يستدعي مواصلة المسيرة بوتيرة سريعة لاستكماله.

رغم هذه الانجازات الكبرى التي تحققت في هذه العهدة في مختلف الميادين والتي كلفت خزينة الدولة عشرات المليارات من الدولارات المتمثلة في شق الطرقات ومد خطوط السكك الحديدية التي تربط ولايات الوطن شرقا وغربا، شمالا وجنوبا وسدود كبيرة تضمن تزويد المواطن بالماء الشروب وسقي الأراضي الفلاحية وبناء المساكن بأنواعها المختلفة والمستشفيات والعيادات المتخصصة وتغطية الاستيرادات المتنوعة التي تدخل في الاحتياجات الأساسية للوطن.

رغم هذه الطفرة النوعية التي تشكل 6% من نسبة النمو سنويا يبقى اقتصادنا اقتصادا هشا بإمكانه أن ينهار في أي لحظة ولا يستطيع الصمود لأنه اقتصاد يعتمد أساسا بنسبة 99% على مداخيل المحروقات لا على ما ننتجه ولا على ما نصنعه هذا ما صرح به رئيس الجمهورية في لقائه مع المنتخبين المحليين، اللهم لك الحمد على هذه النعمة (المحروقات) لا قدر الله إذا استمر انخفاض سعر المحروقات على هذه الوتيرة بسبب الأزمة المالية وتراجع الطلب في الأسواق العالمية ورغم خفض إنتاج الدول المصدرة للمحروقات بـ 2.200 مليون برميل يوميا بما فيها الدول الملاحظة التي شاركت في قمة وهران والتي بدورها عزمت على خفض إنتاجها حتى تستقر الأسعار بدون جدوى.

وحسب الخبراء ومدير البنك العالمي سيعرف الاقتصاد العالمي كسادا لسنة 2009 مما يزيد للطين بلة في تدهور الأسعار وتراجعها مما يؤثر سلبا على مداخلنا، بحيث لا تغطي مداخيلنا استيراداتنا المتزايدة سنويا والتي بلغت هذه السنة 34.16 % مقارنة مع سنة 2007، أي بزيادة 24.96% حسب المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء للجمارك.

لمعالجة هذه الحالة العويصة يستوجب من الحكومة أخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة للتقليص من التبعية للخارج خاصة في أمننا الغذائي الذي يكلف الجزء الأكبر للخزينة، بوضع استراتيجية قصيرة المدى تحدد فيها الأولويات التي تحقق هذا المسعى.

أولا دعم القطاع الفلاحي بما يحقق ذلك ورسم سياسة محكمة تتفادى الأخطاء التي حصلت أثناء مشروع الدعم الفلاحي السابق الذي عرف هدرا لأموال الدولة ومتابعة ميدانية للمشاريع.

دعم القطاع الصناعي المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للتنمية الوطنية.

ترشيد المال الموجود حاليا واستعماله للأولويات التي تتطلبها المرحلة والبعد عن مظاهر البذخ والتبذير.

نحن أمام محطة هامة من تاريخ الجزائر المعاصر والذي نؤكد فيه على ضرورة اعتبار المصلحة العامة للجزائر فوق اعتبار كل المصالح شخصية كانت أو حزبية، الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى رئيس يتمتع بمصداقية محلية ودولية يقوي مكانتها في المحافل الدولية وحنكة سياسية مصحوبة بخبرة كبيرة توظف في خدمة الجزائر وتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لذلك نحن مؤسسو حركة مجتمع السلم لا زلنا أوفياء للخط السياسي الذي رسمه الشيخ الرئيس محفوظ نحناح رحمة الله عليه المتعلق بهذه المرحلة العويصة والمتمثل في ضرورة تثبيت التحالف خدمة للمواطن ورعاية لمصالح المواطن ودفاعا على الثوابت الوطنية والنهوض بالجزائر في جميع المجالات والالتحاق بها إلى مصاف الدول المتقدمة لذلك نؤكد على ضرورة استمرار التحالف الرئاسي لاستكمال مسار المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين ونهج الإصلاحات الكبرى للعدالة والتربية والإدارة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تلبي حاجيات المواطن والتي جاءت التأكيدات عليها في هذا المخطط والبرنامج الخماسي القادم واسمحوا لي أن أوجه نداء من هذا المنبر إلى الجميع للالتفاف حول الرئيس الذي وحد صفوف الجزائريين بما في ذلك الذين رفعوا السلاح وخرجوا عن المجتمع لتبقى الجزائر واحدة موحدة مع ضرورة العمل للمستقبل لارتقاء الممارسة التعددية والديمقراطية والثقافة التي تعتبر ركنا ركينا للحكم الراشد وهذا في إطار المرجعية الإسلامية والثوابت الوطنية وتحقيق جو تنافسي حقيقي على البرامج والرجال للوصول إلى تحقيق دولة الحق والقانون حيث تسود فيها العدالة وينعم فيها المواطن بحقوقه من غير خوف أو إكراه.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 27 محرم 1430

الموافق 24 جانفي 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 ـ 457 ـــ ISSN 1112 ـ 2587